مركز الدراسات والمراجعة العلمية
Center for Studies & Scientific Review

أوراق معرفية

مجلة فصلية تُعنى
بالمعرفة الدينية والثقافية

تصدر عن
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات والمراجعة العلمية

العدد السابع عشر
شهر محرم- ١٤٤٤هـ- آب ٢٠٢٢م

مركز الدراسات والمراجعة العلمية
Center for Studies & Scientific Review

اوراق معرفية

المشرف العام

سماحة السيد أحمد الصافي

الإشراف العلمي

السيد ليث الموسوي

رئيس التحرير

السيد عقيل الياسري

متابعة وتنفيذ

الشيخ حسن علي الجوادي

سكرتير التحرير

الشيخ حسين مناحي

التدقيق اللغوي

مصطفى كامل محمود - عمار كريم السلامي

التصميم والإخراج الفني

علاء سعيد الأسدي

المحتويات

١٠ الناسخ والمنسوخ
الشريف المرتضى علم الهدى

١٣ هل البَسْمَلة مِن القرآن؟
زعيم الطائفة آية الله العظمى السيّد أبو القاسم الخوئي

١٧ هل يعلم تأويل القرآن غير الله...
العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي

٢٦ نفي الفيض الكاشاني للتحريف...
السيد علي الحسيني الميلاني

٢٨ معنى الكرسي
آية الله العظمى السيّد عبد الأعلى السبزواريّ

٣٠ دعوة إلى الإيمان
آية الله الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء

٣٢ من مقدمات أصول الدين
آية الله العظمى الشيخ وحيد الخراسانيّ

٣٧ الشفاعة
الشيخ محمد جواد البلاغي

٣٩ الشيعة والعدل
الشيخ جعفر السبحاني

٤٦ عصمة الأنبياء
الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي

٥٠ الكلام على متن حديث الباب
السيّد حسن آل المجدّد الشيرازيّ

٥٦ الأحكام الإلهية مودوعة ...
المحقّق الشيخ ضياء الدين العراقي

٥٩ حرمة الغناء
الميرزا القمي

٦٧ الشهرة
العلامة الشيخ محمد رضا المظفر

٧٣ لا موجب للتضحية بعد فاجعة الطف
المرجع الديني السيّد محمّد سعيد الحكيم

٧٦ عاشوراء (ودّ) و (قُدوة)
العلامة الشيخ محمد مهدي الآصفي

٨١ التاريخ الصحيح
العلامة الشيخ عبد الحسين الأميني

٨٥ الإسلام والمظهر
السيّد محمّد رضا السيستانيّ

٩٠ الفَضيلة
العلّامة السيّد هبة الدين الشهرستاني

٩١ النظرة الأولى والثانية
موقع السيد السيستاني دام الله ظله

٩٢ حكم استماع الغناء في القرن...
العلّامة الحليّ

٩٤ مميزات الصحيفة السجادية
العلّامة الشيخ باقر شريف القرشي

٩٩ المقال
د. البستاني

١٠٢ بكيت لقتل آل محمّد
ابن ابي الحديد المعتزلي

١٠٣ إن رزء الحسين عليه السلام
المحدث علي بن عيسى الأربلي

١٠٤ حقوق الصلاة والصيام والحج
الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام

الورقة الأولى

وعدَ اللهُ تعالى من نصره بالنصر المحتّم ولو بعد حين، فمهما يحصل من قلّة عدد في بدر وخسران في أحد، وخوف في الأحزاب، فلابدّ للنصر الذي وعد به الباري تعالى من أن يتحقّق، وقد تحقّق مرّات ومرّات بحضور النبيّ صلى الله عليه وآله، بحيث امتدّ الإسلام شرقاً وغرباً، وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وآله برسائل إلى رؤساء القبائل وشيوخهم، وحكام الأرض وملوكهم، وأدّت النتيجة إلى انتصاره صلى الله عليه وآله وبسط دولته العادلة، ونفوذه على جميع أراضي الجزيرة العربية وغيرها، فكانت القبائل تأتي إليه صلى الله عليه وآله جماعات وأفواجا معلنين دخولهم في دين الإسلام والانضمام تحت راية التوحيد، كما قال تعالى: ﴿إِذا جاءَ نَصْرُ اللهِ والْفَتْحُ ۞ ورَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْواجاً ۞ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ واسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كانَ تَوَّاباً﴾، (سورة النصر).

ولكن هذا التوسّع والامتداد في جوانب وازمنة قد حصل، ولكن يوجد جانب آخر ينهش بهذه الأمّة، ويريد أن يكسر شوكة الإسلام، وتعاليم الدين، وتعب الأنبياء، وسهر الأولياء، وجهد الصالحين بطيشه وبطشه، فجاءته صيحة صادحة

صريحة: «**هيهات منّا الذلة**» قالها سيّد شباب أهل الجنة عليه السلام بوجه الطاغية يزيد بن معاوية، وبقيت لهذا اليوم مدوية تهز عروش الطواغيت، وتزرع الأمل والعزة في صدور المؤمنين.

فإليكم هذا العدد السابع عشر عدد (محرم الحرام) شهر الدموع الجارية، والقلوب الحرى، التي تنقبض فيه الأنفس، شهر ليس كبقية الشهور، قال الإمام الرضا عليه السلام: «**إنّ المحرّم شهر كان أهل الجاهلية يحرمون فيه القتال، فاستحلت فيه دماؤنا، وهتكت فيه حرمتنا، وسبي فيه ذرارينا ونساؤنا، وأضرمت النيران في مضاربنا، وانتهب ما فيها من ثقلنا**».

(ينظر: الأمالي للشيخ الصدوق: ص١٩٠)

اوراد قرآنية

الناسخ والمنسوخ

عند أمير المؤمنين عليه السلام

الشريف المرتضى علم الهدى قدس الله سره

كانت الشيعة إذا تفرّغت من تكاليفها تسأل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام عن قسم قسم فيخبرها.

الزنا:

فلما سألوه عن الناسخ والمنسوخ، قال صلوات الله عليه: «إن الله تبارك وتعالى بعث رسوله بالرأفة والرحمة، فكان من رأفته ورحمته أن لم ينقل قومه في أول نبوته عن عاداتهم حتى استحكم الإسلام (في قلوبهم)، وجلت الشريعة في صدورهم، فكان من شريعتهم في الجاهلية أن المرأة إذا زنت (حبست في بيت) وأقيم بأودها حتى يأتيها الموت، وإذا زنى الرجل نفوه عن مجالسهم وشتموه وآذوه وعيروه، ولم يكونوا يعرفون غير هذا».

قال الله تعالى في أول الإسلام: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلا ۞ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾[1].

فلما كثر المسلمون وقوي الإسلام، واستوحشوا أمور الجاهلية، أنزل الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾[2] إلى آخر الآية، فنسخت هذه الآية آية الحبس والأذى.

العدة:

ومن ذلك أن العدة كانت في الجاهلية

(١) سورة النساء: ١٥-١٦.
(٢) النور: ٢.

على المرأة سنة كاملة، وكان إذا مات الرجل ألقت المرأة خلف ظهرها شيئاً - بعرة أو ما جرى مجراها - ثم قالت: البعل أهون على من هذه، ولا أكتحل ولا أمتشط؛ ولا أتطيب ولا أتزوج سنة، فكانوا لا يخرجونها من بيتها، بل يجرون عليها من تركة زوجها سنة، فأنزل الله تعالى في أول الإسلام: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾[1].

فلما قوي الإسلام أنزل الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾[2] إلى آخر الآية.

الدعوة والهجرة والقتال:

قال عليه السلام: ومنه أن الله تبارك وتعالى لما بعث محمداً صلى الله عليه وآله أمره في بدء أمره أن يدعو بالدعوة فقط، وأنزل عليه: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۞ وَدَاعِيًا إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ۞ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللهِ فَضْلًا كَبِيرًا ۞ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ وَكَفَى بِاللهِ وَكِيلًا﴾[3]، فبعثه الله تعالى بالدعوة فقط، وأمره أن لا يؤذيهم[4].

فلما أرادوا بها همّوا به من تبييته أمره الله تعالى بالهجرة وفرض عليه القتال، فقال سبحانه: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾[5]، فلما أمر الناس بالحرب جزعوا وخافوا، فأنزل الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ...﴾[6] إلى قوله سبحانه: ﴿يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾[7]، فنسخت آية القتال آية الكف.

---

(١) البقرة: ٢٤٠.
(٢) البقرة: ٢٣٤.
(٣) الأحزاب: ٤٥ - ٤٨.
(٤) انظر تفسير العسكري: ١٩.
(٥) الحج: ٣٩.
(٦) النساء: ٧٧.
(٧) النساء: ٧٨.

فلما كان يوم بدر وعرف الله تعالى حرج المسلمين، أنزل على نبيه صلى الله عليه وآله: ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ ﴾[1]، فلما قوي الإسلام وكثر المسلمون أنزل الله تعالى: ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾[2]، فنسخت هذه الآية الآية التي أذن لهم فيها أن يجنحوا إلى السلم. ثم أنزل سبحانه في سورة أخرى: ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ ﴾[3] إلى آخر الآية.

الفرار من الزحف:

ومن ذلك أنّ الله تعالى فرض القتال على الأمة، فجعل على الرجل الواحد أن يقاتل عشرة من المشركين، فقال: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[4]، ثم نسخها سبحانه فقال: ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللهِ وَاللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾[5]، فنسخ بهذه الآية ما قبلها، فصار من فرض المؤمنين في الحرب (إذا كانت) عدة المشركين أكثر من رجلين لرجل لم يكن فارّاً من الزحف، وإن كانت العدة رجلين لرجل، كان فارّاً من الزحف[6].

[رسالة المحكم والمتشابه]

(١) الأنفال: ٦١.
(٢) محمد صلى الله عليه وآله: ٣٥.
(٣) التوبة: ٥.
(٤) الانفال: ٦٥.
(٥) الانفال: ٦٦.
(٦) انظر تفسير القمي ١: ٢٧٩ – ٢٨٠.

هل البَسْمَلة مِن القرآن ؟

زعيم الطائفة آية الله العظمى
السيّد أبو القاسم الخوئي

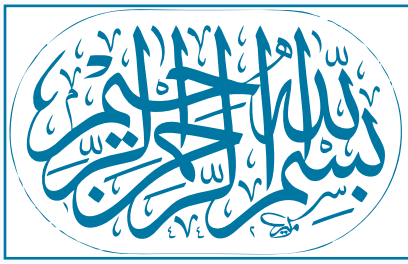

اتّفقت الشيعة الإمامية على أنّ البَسْملة آية مِن كلّ سورة بُدِئت بها، وذهبَ إليه ابن عبّاس، وابن المبارك، وأهل مكّة كابن كثير، وأهل الكوفة كعاصم، والكسائي، وغيرهما ما سِوى حمزة. وذهبَ إليه أيضاً غالبُ أصحاب الشافعيّ[١]، وجَزَم به قُرّاء مكّة والكوفة[٢]، وحُكيَ هذا القول عن ابن عُمَر، وابن الزبير وأبي هريرة، وعطاء، وطاوس، وسعيد بن جبير، ومكحول، والزهريّ، وأحمد بن حنبل في رواية عنه، وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام[٣].

وعن البيهقي نقل هذا القول عن الثوريّ ومحمّد بن كعب[٤]، واختاره الرازي في تفسيره، ونَسَبه إلى قُرّاء مكّة والكوفة وأكثر فقهاء الحجاز، وإلى ابن المبارك والثوريّ، واختاره أيضاً جلال الدين السيوطي مُدّعياً تواتر الروايات الدالّة عليه معنىً[٥].

وقال بعض الشافعيّة وحمزة: «إنّها آية مِن فاتحة الكتاب خاصّة دون غيرها»، ونُسِب ذلك إلى أحمد بن حنبل، كما نُسِب إليه القول الأوّل[٦].

وذهبَ جماعة: منهم مالك، وأبو عمرو، ويعقوب: إلى أنّها آية فَذّة، وليسَت جزءاً مِن فاتحة الكتاب ولا مِن غيرها، وقد أُنزِلت لبيان

(١) تفسير الألوسي: ج ١، ص ٣٩.
(٢) تفسير الشوكاني: ج ١، ص ٧.
(٣) تفسير ابن كثير: ج ١، ص ١٦.
(٤) تفسير الخازن: ج ١، ص ١٣.
(٥) الاتقان ٢٢ - ٢٧ ج ١، ص ١٣٥، ١٣٦.
(٦) تفسير الألوسي: ج ١، ص ٣٩.

رؤوس السُّوَر تَيمّناً، وللفصل بين السورتَين، وهو مشهور بين الحَنَفيّة[1].

غير أنّ أكثر الحنَفِيّة ذهبوا إلى وجوب قراءتها في الصلاة قبل الفاتحة، وذكر الزاهدي عن المجتبى: أنّ وجوب القراءة في كلّ رَكعة، هي الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة[2].

وأمّا مالِك فقد ذهب إلى كراهة قراءتها في نفْسِها، واستحبابها لأجْل الخروج مِن الخلاف[3].

أدلّة جُزئية البَسْملة للقرآن:

وفي هذه المسألة أقوال أُخَر شاذّة لا فائدة في التعرّض لها، ولكنّ المُهِم بيانُ الدليل على المذهب الحقّ، ويقع ذلك في عِدّة أمور:

١ - أحاديث أهل البيت عليهم السلام:

وهي الروايات الصحيحة المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام الصريحة في ذلك[4]، وبها الكفاية عن تَجشّم أيّ دليل آخَر، بعد أنْ جَعَلهم النبيّ صلى الله عليه وآله عِدْلاً للقرآن، في وجوب التمسّك بهم والرجوع إليهم[5].

١ - عن معاوية بن عمّار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا قُمتُ للصلاة أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة القرآن؟ قال: **نعَم**. قلتُ: فإذا قرأت فاتحة القرآن أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع السورة، قال: **نعم**»[6].

٢ - عن يحيى بن أبي عمران الهمداني قال: «كتبتُ إلى أبي جعفر عليه السلام: جُعِلتُ فِداك ما تقول في رجُلٍ ابتدأ: ببسم الله الرحمن الرحيم في صلاته وحده في أُمِّ الكتاب، فلمّا صار إلى غير أُمّ الكتاب مِن السورة تَرَكها؟ فقال العباسيّ: ليس بذلك

---

(١) تفسير الألوسي: ج ١، ص ٣٩.
(٢) نفس المصدر.
(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١، ص ٢٥٧.
(٤) وللاطّلاع على الروايات المذكورة، يُراجَع فروع الكافي باب قراءة القرآن ص٨٦، والاستبصار باب الجَهْر بالبَسْملة ج١، ص٣١١، والتهذيب - باب كيفيّة الصلاة وصِفتها ج ١، ص ١٥٣، ٢١٨، ووسائل الشيعة باب أنّ البَسْملة آية مِن الفاتحة ج ١، ص ٣٥٢.
(٥) تقدّم بعض مصادر هذا الحديث في الصفحة (١٨، ٣٩٨) مِن هذا الكتاب.
(٦) الكافي ج ٣، ص ٣١٢ ط دار الكُتُب الإسلامية.

بَأْس، فكتَب بخَطِّه: يُعيدُها - مرّتين - على رغْم أنْفِه، يعني العباسيّ»[1].

٣ - وفي صحيحة ابن أبي أُذَينة: «.. فلمّا فَرِغ مِن التكبير والافتتاح أوحى الله إليه سَمِّ باسمي، فمِن أجْل ذلك جعل بسم الله الرحمن الرحيم في أوّل السورة، ثمّ أوحى الله إليه أنْ احمدْني، فلما قال: الحمْدُ لله ربِّ العالَمين، قال النبيّ ﷺ في نفْسه شُكراً، فأوحى الله عزّ وجلّ إليه قطَعْت حمْدي فسَمِّ باسمي، فمِن أجل ذلك جعل في الحمْد: الرحمن الرحيم مرّتَين، فلما بلَغ ولا الضالّين قال النبيّ ﷺ الحمد لله ربِّ العالمين شكراً، فأوحى الله إليه قطعْتَ ذِكري، فسمِّ باسمي، فمِن أجْل ذلك جعل بسم الله الرحمن الرحيم في أوّل السورة، ثمّ أوحى الله عزّ وجلّ إليه: اقرأ يا محمّد نِسبة ربِّك تبارَك وتعالى: قُلْ هو الله أحَد الله الصَمَد لم يلِدْ ولم يولَدْ، ولم يكن له كفُواً أحد»[2].

(١) الكافي ج ٣، ص ٣١٣ ط دار الكُتُب الإسلامية.

(٢) الكافي ج ٣، ص٤٨٩.

٢ - أحاديث أهل السُّنّة:

وقد دلّت على ذلك أيضاً روايات كثيرة مِن طُرُق أهل السُّنّة، نذكر جملةً منها:

١ - ما رَواه أنَس قال: «بَينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظْهُرِنا، إذْ أغْفى إغفاءةً، ثمّ رفَع رأسه متَبسِّماً، فقُلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: أُنزِلت عليَّ آنفاً سورةٌ، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم إنّا أعطيناك الكوثر..»[3].

٢ - ما أخرجه الدارقطني بسنَدٍ صحيح عن عليٍّ عليه السلام: «أنّه سُئل عن السَّبْع المثاني، فقال: الحمدُ لله ربِّ العالَمين، فقيل له: إنّما هي سِتُّ آيات، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم آية»[4].

٣ - ما أخرجه الدارقطني أيضاً بسنَدٍ صحيح عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا قرأتُم الحَمْد

(٣) صحيح مسلم باب حُجّة مَن قال البَسْملة آية ج ٢، ص ١٢، وسُنن النسائي باب قراءة البَسْملة ج ١، ص ١٤٣، وسُنن أبي داود باب الجَهْر بالبَسْملة ج ، ص ١٢٥.

(٤) الإتقان ٢٢ - ٢٧ ج ١، ص ١٣٦، ورواهما البيهقي في سُننه باب الدليل على أنّ البَسْملة آية تامّة ج ٢، ص ٤٥.

فاقرؤوا بسم الله الرحمن الرحيم، فإنّها أُمّ القرآن، وأُمّ الكتاب، والسَّبْع المَثاني. وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها»[1].

٤ - ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي بسنَدٍ صحيح عن ابن عبّاس قال: «السَّبْع المَثاني فاتحة الكتاب. قيل: فأين السابعة؟ قال: بسم الله الرحمن الرحيم»[2].

٥ - ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي في المَعرِفة بسنَدٍ صحيح، مِن طريق سعيد بن جبير عن ابن عبّاس قال: «استرق الشيطان مِن الناس أعْظَم آية مِن القرآن: بسم الله الرحمن الرحيم»[3].

٦ - ما رواه سعيد بن جبير عن ابن عبّاس قال: «كان المسلمون لا يعلَمون انقضاء السورة، حتّى تنزِل بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا نزلَتْ بسم الله الرحمن الرحيم عَلِموا أنّ السورة قد انقضتْ»[4].

٧ - ما رواه سعيد عن ابن عبّاس: «أنّ النبيّ ﷺ كان إذا جاءه جبرئيل، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم عَلِم أنّ ذلك سورة»[5].

٨ - ما رواه ابن جريج قال: «أخبرني أبي أنّ سعيد بن جبير أخبره، قال: ولقد آتيناك سبْعاً مِن المَثاني قال: هي أُمّ القرآن، قال أبي: وقرأ عليَّ سعيد بن جبير بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة. قال سعيد بن جبير: وقرأها عليَّ ابن عبّاس، كما قرأتُها عليك، ثمّ قال: بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة. قال ابن عبّاس: فأخرجها الله لكم، وما أخرجَها لأحدٍ قبلَكم»[6].

إلى غير ذلك مِن الروايات. ومَن أراد الاطّلاع عليها، فليُراجع مظانّها.

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) نفس المصدر، ورواه الحاكم في المستدرَك ج ١، ص ٥٥١.
(٣) نفس المصدر ص ١٣٥، ورواه البيهقي في سُننه باب افتتاح القراءة في الصلاة ج ٢ ص٥٠.
(٤) مستدرَك الحاكم ج١، ص٢٣٢ قال الحاكم: هذا صحيح على شرط الشيخَين.
(٥) مستدرَك الحاكم ج ١، ص ٢٣١.
(٦) كتاب فضائل القرآن ص ٥٥٠.

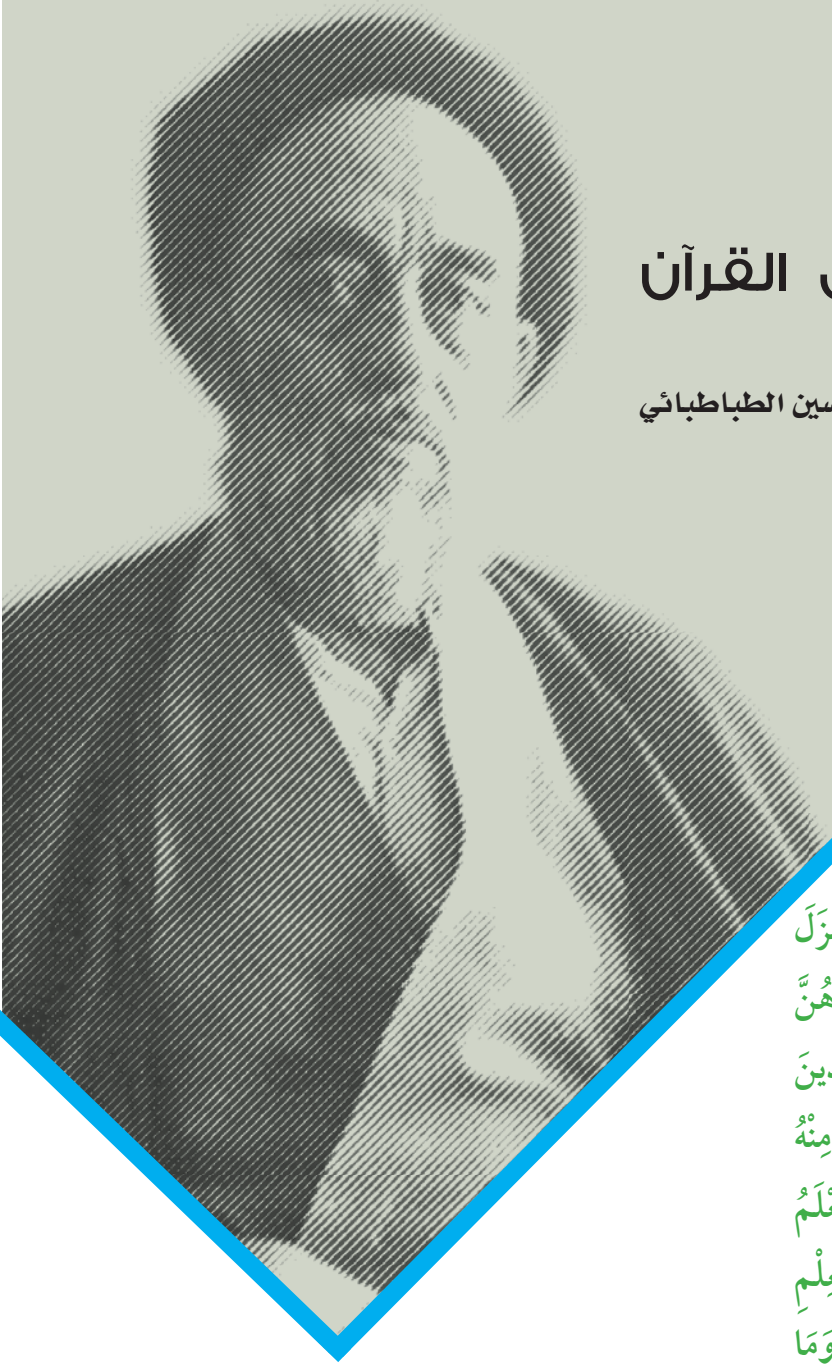

هل يعلم تأويل القرآن غير الله سبحانه

العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي

قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾[1].

هذه المسألة من موارد الخلاف الشديد بين المفسرين، ومنشؤه الخلاف الواقع بينهم في تفسير قوله تعالى ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ الآية، وأن الواو هل هو للعطف أو للاستئناف، فذهب بعض القدماء والشافعية ومعظم المفسرين من الشيعة إلى أن الواو للعطف وأن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه من القرآن، وذهب معظم القدماء والحنفية من أهل السنة إلى أنه للاستئناف وأنه

(١) آل عمران: ٧.

لا يعلم تأويل المتشابه إلّا الله وهو ممّا استأثر الله سبحانه بعلمه، وقد استدلت الطائفة الأولى على مذهبها بوجوه كثيرة، وببعض الروايات، والطائفة الثانية بوجوه أخر وعدة من الروايات الواردة في أن تأويل المتشابهات ممّا استأثر الله سبحانه بعلمه وتمادت كل طائفة في مناقضة صاحبتها والمعارضة مع حججها. والذي ينبغي أن يتنبه له الباحث في المقام أن المسألة لم تخل عن الخلط والاشتباه من أول ما دارت بينهم ووقعت موردا للبحث والتنقير، فاختلط رجوع المتشابه إلى المحكم، وبعبارة أخرى المعنى المراد من المتشابه بتأويل الآية كما ينبئ به ما عنونّا به المسألة وقررنا عليه الخلاف وقول كل من الطرفين آنفا.

ولذلك تركنا التعرض لنقل صحيح الطرفين لعدم الجدوى في إثباتها أو نفيها بعد ابتنائها على الخلط، وأما الروايات فإنها مخالفة لظاهر الكتاب فإن الروايات المثبتة، أعني الدالة على أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل فإنها أخذت التأويل مرادفا للمعنى المراد من لفظ المتشابه ولا تأويل في القرآن بهذا المعنى، كما روي من طرق أهل السنّة: أن النبيﷺ دعا لابن عباس فقال: **اللهمّ فقهه في الدين وعلمه التأويل**، وما روي من قول ابن عباس: أنا من الراسخين في العلم وأنا أعلم تأويله، ومن قوله: إن المحكمات هي الآيات الناسخة والمتشابهات هي المنسوخة فإن لازم هذه الروايات على ما فهموه أن يكون معنى الآية المحكمة تأويلا للآية المتشابهة وهو الذي أشرنا إليه أن التأويل بهذا المعنى ليس موردا لنظر الآية.

وأما الروايات النافية أعني الدالة على أن غيره لا يعلم تأويل المتشابهات مثل ما روي أن ابن عباس كان يقرأ: وما يعلم تأويله إلّا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به وكذلك كان يقرأ أبي بن كعب. وما روي أن ابن مسعود كان يقرأ: وإن تأويله إلّا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به، فهذه لا تصلح لإثبات شيء: أما أولا؛ فلأن هذه القراءات لا حجية

فيها، وأما ثانيا: فلأن غاية دلالتها أن الآية لا تدل على علم الراسخين في العلم بالتأويل وعدم دلالة الآية عليه غير دلالتها على عدمه كما هو المدعى فمن الممكن أن يدل عليه دليل آخر.

ومثل ما في الدر المنثور عن الطبراني عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «**لا أخاف على أمتي إلّا ثلاث خصال: أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتلوا، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن يبتغي تأويله وما يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلّا أولوا الألباب، وأن يكثر علمهم فيضيعونه ولا يبالون به**».

وهذا الحديث على تقدير دلالته على النفي لا يدل إلّا على نفيه عن مطلق المؤمن لا عن خصوص الراسخين في العلم، ولا ينفع المستدل إلّا الثاني.

ومثل الروايات الدالة على وجوب اتباع المحكم والإيمان بالمتشابه.

وعدم دلالتها على النفي ممّا لا يرتاب فيه.

ومثل ما في تفسير الآلوسي عن ابن جرير عن ابن عباس مرفوعا:

أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العلماء ومتشابه لا يعلمه إلّا الله، ومن ادعى علمه سوى الله تعالى فهو كاذب، والحديث مع كونه مرفوعا ومعارضا بما نقل عنه من دعوة الرسول له وادعائه العلم به لنفسه مخالف لظاهر القرآن: أن التأويل غير المعنى المراد بالمتشابه على ما عرفت فيما مرّ.

والذي ينبغي أن يقال: إن القرآن يدل على جواز العلم بالتأويل لغيره تعالى وأما هذه الآية فلا دلالة لها على ذلك.

أما الجهة الثانية فلما مرّ في البيان السابق: أن الآية بقرينة صدرها وذيلها وما تتلوها من الآيات إنما هي في مقام بيان انقسام الكتاب إلى المحكم والمتشابه، وتفرق الناس في الأخذ بها فهم بين مائل إلى اتباع المتشابه لزيغ في

قلبه وثابت على اتباع المحكم والإيمان بالمتشابه لرسوخ في علمه، فإنما القصد الأول في ذكر الراسخين في العلم بيان حالهم وطريقتهم في الأخذ بالقرآن ومدحهم فيه قبال ما ذكر من حال الزائغين وطريقتهم وذمهم، والزاهد على هذا القدر خارج عن القصد الأول ولا دليل على تشريكهم في العلم بالتأويل مع ذلك إلّا وجوه غير تامة تقدمت الإشارة إليها، فيبقى الحصر المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿ وما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا الله ﴾ من غير ناقض ينقضه من عطف أو استثناء أوغير ذلك. فالذي تدلّ عليه الآية هو انحصار العلم بالتأويل فيه تعالى واختصاصه به.

لكنه لا ينافي دلالة دليل منفصل يدلّ على علم غيره تعالى به بإذنه كما في نظائره مثل العلم بالغيب، قال تعالى: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا الله ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْغَيْبُ لله ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾[3]، فدل جميع ذلك على الحصر ثم قال تعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾[4] فأثبت ذلك لبعض من هو غيره وهو من ارتضى من رسول، ولذلك نظائر في القرآن.

وأما الجهة الأولى- وهي أن القرآن يدل على جواز العلم بتأويله لغيره تعالى في الجملة فبيانه: أن الآيات -كما عرفت- تدل على أن تأويله الآية أمر خارجي نسبته إلى مدلول الآية نسبة الممثل إلى المثل، فهو وإن لم يكن مدلولا للآية بما لها من الدلالة لكنه محكي لها محفوظ فيها نوعا من الحكاية والحفظ، نظير قولك: «في الصيف ضيعت اللبن» لمن أراد أمرا قد فوت أسبابه من قبل، فإن المفهوم المدلول عليه بلفظ المثل وهو تضييع المرأة مع ذلك اللبن في الصيف لا ينطبق شيء منه على المورد، وهو ممثل لحال المخاطب حافظ له يصوره

(١) النمل: ٦٥.
(٢) يونس: ٢٠.
(٣) الأنعام: ٥٩
(٤) الجن: ٢٦.

في الذهن بصورة مضمنة في الصورة التي يعطيها الكلام بمدلوله.

كذلك أمر التأويل فالحقيقة الخارجية التي توجب تشريع حكم من الأحكام أو بيان معرفة من المعارف الإلهية أو وقوع حادثة هي مضمون قصّة من القصص القرآنية وإن لم تكن أمرا يدل عليه بالمطابقة نفس الأمر والنهي أو البيان أو الواقعة الكذائية إلّا أن الحكم أو البيان أو الحادثة لما كان كل منها ينتشئ منها ويظهر بها فهو أثرها الحاكي لها بنحو من الحكاية والإشارة كما أن قول السيد لخادمه، اسقني ينتشئ عن اقتضاء الطبيعة الإنسانية لكمالها، فإن هذه الحقيقة الخارجية هي التي تقتضي حفظ الوجود والبقاء، وهو يقتضي بدل ما يتحلل من البدن، وهو يقتضي الغذاء اللازم وهو يقتضي الري، وهو يقتضي الأمر بالسقي مثلا، فتأويل قوله: اسقني هو ما عليه الطبيعة الخارجية الإنسانية من اقتضاء الكمال في وجوده، وبقائه، ولو تبدلت هذه الحقيقة الخارجية إلى شيء آخر يباين الأول مثلا لتبدل الحكم الذي هو الأمر بالسقي إلى حكم آخر وكذا الفعل الذي يعرف فيفعل أو ينكر فيجتنب في واحد من المجتمعات الإنسانية على اختلافها الفاحش في الآداب والرسوم إنما يرتضع من ثدي الحسن والقبح الذي عندهم وهو يستند إلى مجموعة متحدة متفقة من علل زمانية ومكانية وسوابق عادات ورسوم مرتكزة في ذهن الفاعل بالوراثة ممن سبقه، وتكرر المشاهدة ممن شاهده من أهل منطقته، فهذه العلة المؤتلفة الأجزاء هي تأويل فعله أو تركه من غير أن تكون عين فعله أو تركه لكنها محكيّة مضمنة محفوظة بالفعل أو الترك، ولو فرض تبدل المحيط الاجتماعي لتبدل ما أتى به من الفعل أو الترك. فالأمر الذي له التأويل سواء كان حكما أو قصة أو حادثة يتغير بتغير التأويل لا محالة، ولذلك ترى أنه تعالى في قوله: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ وما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا الله ﴾ الآية، لما ذكر

اتباع أهل الزيغ ما ليس بمراد من المتشابه ابتغاء للفتنة ذكر أنهم بذلك يبتغون تأويله الذي ليس بتأويل له وليس إلّا لأن التأويل الذي يأخذون به لو كان هو التأويل الحقيقي لكان اتباعهم للمتشابه اتباعا حقا غير مذموم وتبدل الأمر الذي يدل عليه المحكم وهو المراد من المتشابه إلى المعنى غير المراد الذي فهموه من المتشابه واتبعوه.

فقد تبين: أن تأويل القرآن حقائق خارجية تستند إليه آيات القرآن في معارفها وشرائعها وسائر ما بينته بحيث لو فرض تغير شيء من تلك الحقائق انقلب ما في الآيات من المضامين.

وإذا أجدت التدبر وجدت أن هذا ينطبق تمام الانطباق على قوله تعالى﴿ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۞ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۞ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[1] فإنه يدلّ على أن القرآن النازل كان عند الله أمراً أعلى وأحكم من أن تناله العقول أو يعرضه التقطع والتفصل لكنه تعالى عناية بعباده جعله كتاباً مقرراً وألبسه لباس العربية لعلهم يعقلون ما لا سبيل لهم إلى عقله ومعرفته ما دام في أم الكتاب، وأم الكتاب هذا هو المدلول عليه بقوله﴿ يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾[2]، وبقوله﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۞ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾[3].

ويدل على إجمال مضمون الآية أيضاً قوله تعالى﴿ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾[4]، فالإحكام كونه عند الله بحيث لا ثلمة فيه ولا فصل، والتفصيل هو جعله فصلا فصلا وآية آية وتنزيله على النبي صلى الله عليه وآله.

ويدل على هذه المرتبة الثانية التي تستند إلى الأولى قوله تعالى﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلا ﴾[5]، فقد كان القرآن غير مفروق الآيات ثم فرق ونزل تنزيلا وأوحي نجوما.

وليس المراد بذلك أنه كان مجموع

(١) الزخرف: ٢ – ٤.

(٢) الرعد: ٣٩.

(٣) البروج: ٢١– ٢٢.

(٤) هود: ١.

(٥) الإسراء: ١٠٦.

الآيات مرتب السور على الحال الذي هو عليه الآن عندنا كتابا مؤلفا مجموعا بين الدفتين مثلا ثم فرق وأنزل على النبي نجوما ليقرأه على الناس على مكث كما يفرقه المعلم المقرئ منا قطعات ثم يعلمه ويقرأه متعلمه كل يوم قطعة على حسب استعداد ذهنه.

وذلك أن بين إنزال القرآن نجوما على النبي وبين إلقائه قطعة قطعة على المتعلم فرقا بينا وهو دخالة أسباب النزول في نزول الآية على النبي صلى الله عليه وآله ولا شيء من ذلك ولا ما يشبهه في تعلم المتعلم، فالقطعات المختلفة الملقاة إلى المتعلم في أزمنة مختلفة يمكن أن تجمع وينضم بعضها إلى بعض في زمان واحد ولا يمكن أن تجمع أمثال قوله تعالى﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ ﴾[1]، وقوله تعالى﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾[2]، وقوله تعالى﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾[3] وقوله تعالى﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[4]، ونحو ذلك فيلغى سبب النزول وزمانه، ثمّ يفرض نزولها في أول البعثة أو في آخر زمان حياة النبي صلى الله عليه وآله فالمراد بالقرآن في قوله تعالى﴿ وَ قُرْآناً فَرَقْناهُ ﴾ غير القرآن بمعنى الآيات المؤلفة.

و بالجملة فالمحصل من الآيات الشريفة أن وراء ما نقرأه ونعقله من القرآن أمرا هو من القرآن بمنزلة الروح من الجسد والمتمثل من المثال وهو الذي يسميه تعالى بالكتاب الحكيم- وهو الذي تعتمد وتتكئ عليه معارف القرآن المنزل ومضامينه وليس من سنخ الألفاظ المفرقة المقطعة ولا المعاني المدلول عليها بها، وهذا بعينه هو التأويل المذكور في الآيات المشتملة عليه لانطباق أوصافه ونعوته عليه. وبذلك تظهر حقيقة معنى التأويل، ويظهر سبب امتناع التأويل عن أن تمسّه الأفهام العادية والنفوس غير المطهرة.

ثمّ إنه تعالى قال﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا

(١) المائدة: ١٣.
(٢) التوبة: ١٢٣.
(٣) المجادلة: ١.
(٤) التوبة: ١٠٣.

الْـمُطَهَّرُونَ ﴾[1]، ولا شبهة في ظهور الآيات في أن المطهرين من عباد الله هم يمسون القرآن الكريم الذي في الكتاب المكنون والمحفوظ من التغير، ومن التغير تصرف الأذهان بالورود عليه والصدور منه وليس هذا المس إلّا نيل الفهم والعلم، ومن المعلوم أيضا: أن الكتاب المكنون هذا هو أم الكتاب المدلول عليه بقوله﴿ يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾[2] وهو المذكور في قوله﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[3].

وهؤلاء قوم نزلت الطهارة في قلوبهم، وليس ينزلها إلّا الله سبحانه، فإنه تعالى لم يذكرها إلّا كذلك أي منسوبة إلى نفسه كقوله تعالى﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾[4]، وقوله تعالى﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾[5]، وما في القرآن شيء من الطهارة المعنوية إلّا منسوبة إلى الله أو بإذنه وليست الطهارة إلّا زوال الرجس من القلب، وليس القلب من الإنسان إلّا ما يدرك به ويريد به، فطهارة القلب طهارة نفس الإنسان في اعتقادها وإرادتها وزوال الرجس عن هاتين الجهتين، ويرجع إلى ثبات القلب فيما اعتقده من المعارف الحقة من غير ميلان إلى الشك ونوسان بين الحق والباطل، وثباته على لوازم ما علمه من الحق من غير تمايل إلى اتباع الهوى ونقض ميثاق العلم، وهذا هو الرسوخ في العلم فإن الله سبحانه ما وصف الراسخين في العلم إلّا بأنهم مهديون ثابتون على ما علموا غير زائغة قلوبهم إلى ابتغاء الفتنة فقد ظهر أن هؤلاء المطهرين راسخون في العلم.

هذا ولكن ينبغي أن لا تشتبه النتيجة التي ينتجها هذا البيان، فإن المقدار الثابت بذلك أن المطهرين يعلمون التأويل، ولازم تطهيرهم أن يكونوا راسخين في علومهم، لما أن تطهير قلوبهم منسوب إلى الله وهو تعالى سبب غير مغلوب، لا أن

(١) الواقعة: ٧٩.
(٢) الرعد: ٣٩.
(٣) الزخرف: ٤.
(٤) الأحزاب: ٣٣.
(٥) المائدة: ٦.

الراسخين في العلم يعلمونه بما أنهم راسخون في العلم أي إن الرسوخ في العلم سبب للعلم بالتأويل فإن الآية لا تثبت ذلك، بل ربما لاح من سياقها جهلهم بالتأويل حيث قال تعالى﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾[1] الآية، وقد وصف الله تعالى رجالا من أهل الكتاب برسوخ العلم ومدحهم بذلك، وشكرهم على الإيمان والعمل الصالح في قوله:

﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾[2] الآية، ولم يثبت مع ذلك كونهم عالمين بتأويل الكتاب.

وكذلك إن الآية أعني قوله تعالى﴿ لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ لم تثبت للمطهرين إلّا مسّ الكتاب في الجملة، وأمّا أنهم يعلمون كل التأويل ولا يجهلون شيئاً منه ولا في وقت فهي ساكتة عن ذلك، ولو ثبت لثبت بدليل منفصل.

[الاعجاز والتحدّي في القرآن الكريم: ص٩١-٩٨]

(١) آل عمران: ٧.
(٢) النساء: ١٦٢.

نفي الفيض الكاشاني للتحريف مع روايته له

السيّد علي الحسيني الميلاني

قد روى الفيض الكاشاني أحاديث نقصان القرآن في كتابيه (الصافي في تفسير القرآن) و(الوافي) عن كتب المحدّثين المتقدّمين كالعياشي والقمي والكليني، فقال في (الصافي) بعد أن نقل وطرفاً منها: «المستفاد من جميع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما انزل على محمد صلى الله عليه وآله»[1].

لكن هذا المحدّث الإخباري الصّلب كما عبّر الفقيه الإخباري الشيخ يوسف البحراني لم يأخذ بظواهر تلك الأحاديث ولم يسكت عنها، بل جعل يؤوّلها في كتابيه – كما تقدّم نقل بعض كلماته – فقال في (الوافي) في نهاية البحث: «وقد استوفينا الكلام في هذا المعنى وفيما يتعلق بالقرآن في كتابنا الموسوم بـ (علم اليقين) فمن أراده فليرجع إليه»[2].

وفي هذا الكتاب ذكر أنّ المستفاد من كثير من الروايات أنّ القرآن بين أظهرنا ليس بتمامه كما انزل، ثم ذكر كلام الشيخ علي بن إبراهيم، وروايتي الكليني عن ابن أبي نصر وسالم بن سلمة، ثم قال: «أقول: يرد على هذا كلّه إشكال وهو أنه على ذلك التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه

(١) الصافي في تفسير القرآن ١: ٤٤ ط لبنان.

(٢) الوافي ٢: ٤٧٨.

أن تكون محرّفة ومغيّرة، ويكون على خلاف ما أنزله الله، فلم يبق في القرآن لنا حجّة أصلاً، فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتّباعه والوصية به، وأيضاً قال الله عزّ وجلّ ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾[1] وأيضاً قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾[2] وأيضاً، قد استفاض عن النبي والأئمة حديث عرض الخبر المروي عنهم على كتاب الله».

ثمّ قال: «ويخطر بالبال في دفع هذا الإشكال -والعلم عنه الله- أن مرادهم بالتحريف والتغيير والحذف إنما هو من حيث دون اللّفظ أي: حرّفوه وغيروه في تفسيره، وتأويله، أي: حملوه على خلاف ما هو عليه في نفس الأمر، فمعنى قولهم، كذا انزلت أنّ المراد به ذلك لا ما يفهمه الناس من ظاهره، وليس مرادهم أنها نزلت كذلك في اللّفظ، فحذف ذلك إخفاءً للحق، وإطفاءً لنور الله.

ومما يدلّ على هذا ما رواه في الكافي بإسناده عن أبي جعفر أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده».

ثمّ أجاب عن الروايتين وقال: «ويزيد ما قلناه تأكيداً ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره بإسناده عن مولانا الصادق قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي: **القرآن خلف فراشي في الصحف والحرير والقراطيس، فخذوه واجمعوه ولا تضيّعوه كما ضيّعت اليهود التوراة**».

ثمّ ذكر كلام الشيخ الصدوق في (الاعتقادات) بطوله ثم قال: «وأمّا تأويل أهل البيت أكثر الآيات القرآنية بفضائلهم ومثالب أعدائهم فلا إشكال فيه، إذ التأويل لا ينافي التفسير، وإرادة معنى لا تنافي إرادة معنى آخر، وسبب النزول لا يخصّص»[3].

[التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف: ص ١٠٦-١٠٨]

(١) فصلت: ٤١.
(٢) الحجر: ٩.
(٣) علم اليقين ١: ٥٦٢-٥٦٩.

معنى الكرسي

آية الله العظمى
السيّد عبد الأعلى السبزواريّ

في الكافي عن الفضيل بن يسار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ﴾ فقال: **يا فضيل كلّ شيء في الكرسي، السّموات والأرض، وكلّ شيء في الكرسي**».

أقول: أما قوله عليه السلام أولا: «**كلّ شيء في الكرسي**» فيه إجمال وقد بيّنه بقوله عليه السلام: «**السّموات والأرض**»، وأما قوله عليه السلام ثانيا: «**كلّ شيء في الكرسي**» فهو عبارة عما في السّموات والأرض من الجواهر والأعراض والنفوس والمجردات والأملاك والأفلاك.

والمراد به: الإحاطة العلمية بما سواه كلية وجزئية كما فسر بها في رواية أخرى، أو الإحاطة القيومية فإنّه تعالى محيط بجميع ما سواه وقائم عليه بتمام معنى الإحاطة والقيومية.

وفي الكافي أيضا عن زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ﴾ السماوات والأرض وسعن الكرسيّ أو الكرسيّ وسع السّموات والأرض ؟ فقال عليه السلام: «**إنّ كلّ شيء في الكرسي**».

أقول: ظهر معنى الرواية ممّا مرّ في سابقتها.

وأما سؤال زرارة فهو سؤال بدا في ذهنه ابتداء قبل التأمل فيه، فأبدى الإمام عليه السلام الجواب على حقيقته بما يزيل الوهم.

[مواهب الرحمن في تفسير القرآن]

أوراد فلكية

دعوة إلى الإيمان

آية الله الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء

يسود القلق العالم في العصر الحاضر لأسباب كثيرة كالضوضاء وازدحام السكان والحرب والفقر والتنافس والنزاع القومي والطبقي وغير ذلك. ويسود القلق المجتمع الشرقي بصورة اشد، بسبب الانحلال الخلقي الذي يسوده بالاضافة الى العوامل الاخرى المختلفة.

وهذا الانحلال الخلقي وان كان من اسبابه الفقر والجهل والتأخر، ولكن السبب الاساسي له الشك الذي نتج عن ضعف الوازع الديني في الشرق، ذلك الوازع الذي كان يحفز الناس الى النشاط

وعمل الخير ويساعد في تنظيم شؤونهم بدون قوة قاهرة.

بما ان العقل الانساني يمتاز بسموه وشدة التفكير فيه، وغلبة الفكر على الحس والشهوة والغريزة، نجد الانسان المتمدن في حاجة شديدة الى الايمان بفكرة وعقيدة، ويتفق جميع علماء النفس والاجتماع على حاجة الانسان الى الايمان بفكرة، وبدون هذا الايمان يصبح شخصاً بهيمياً تتغلب فيه الشهوة والغريزة على الفكر والمثل العليا.

ولا مجال هنا لشرح الاسباب التي تبعث الانسان الى الايمان، ولكن اعتقد أن أهم الأسباب هو أن الإنسان عندما يفكر ويعلم أنه غير خالد في هذه الحياة يرى بصورة واعية أو غير واعية من الهوان عليه والاحتقار لنفسه أن لا يكون لوجوده معنى وغاية، ويرى أن من الاحترام لنفسه والتقدير لها ان يجعل وجوده نافعاً للآخرين كالشجرة المثمرة. وعند ما يساهم الفرد في المجتمع بالعمل النافع للجميع يؤدي عمله ذلك في نفس الوقت الى التقدم والعمران وتكوين مجتمع ارقى وافضل في المستقبل وبذلك لا يكون وجوده عبثاً بل لغاية سامية ارادها الله منذ الأزل، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾.

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.

﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾.

﴿وَالْعَصْرِ ۞ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾.

﴿وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾وفي القرآن الكريم واحاديث النبيﷺ واخبار اهل بيته نصوص كثيرة تؤكد ضرورة الايمان اولاً والعمل الصالح ثانياً. والانسان يظل في شقاء وتعاسة ما دام انانياً يفكر في نفسه، وما دام يرى انه مركز العالم كما يفكر الاطفال ويسعد عند ما يخرج من انطوائه وعزلته، ويعلم

انه خلق للعالم والوجود وانه وسيلة وغاية، وعند ما يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

لا ننكر ان الدين قد ضعف في المجتمع الغربي وان لم يـزل، ولكن قد نشأت فيه آراء وعقائد جديدة كـونـت مجتمعاً مـترابـطـاً كالنزعة القومية والوطنية والانسانية والمبدأ الديمقراطي والاشتراكي والفلسفات الحديثة المختلفة، ولا شك ان اقوى الروابط في العصر الحاضر هي الرابطة القومية التي بلغت مع الاسف حد التطرّف احياناً.

والشعوب الشرقية لا تزال تجتاز مرحلة انتقال وتبلور، لذلك نجدها متبلبلة الرأي يسودها الكفر والقلق والانحلال، وتركت محاسن القديم ومحاسن الحديث واخـذت مساوئ الطريقين.

والـعــلاج الـنـاجـع لـشـعـوب الشرق هو الاحتفاظ بميزاتها الحسنة والايمان بعقائدها السليمة بدون جمود وتـزمـت مـع اقتباس علوم الغرب وصناعته واتباعه في عاداته واخلاقه الحسنة كالتنظيم والعمل والمثابرة وترك عاداته السيئة وتجنب مشاكله الاجتماعية فان العاقل من اتعظ بغيره واستفاد من تجارب غيره. واذا تأملنا في الآراء والعقائد الغربية نجد الاسلام الصحيح جامعاً لها قاطبة. فانصح من حاد عن الاسـلام ان يعود اليه ومن آمن به أن يشتد ايمانه ويقوى. ويجب على المسلمين ان يعلموا ان تأخّرهم لا يعود الى الاسلام بل لاسباب تاريخية ولاختلافهم وضعف ايمانهم والدليل عـلى ذلـك ان الاسـلام لم يعقهم في السابق عن التمدن والحضارة.

[مبادئ الإيمان]

من مقدمات أصول الدين

آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني

لغرض التعرّف على أصول الدين وضعت لها هذه المقدمة، وكما أنّ للنور مراتب، ونور الشمس ونور الشمع مرتبتان من حقيقة النور، فكذلك معرفة أصول الدين الإسلامي المبين لها مراتب.

وهذه المقدّمة شمعة للسالكين في هذا الطريق، لغرض المعرفة الإجمالية، لا المعرفة التفصيلية بمستوى التحقيق والتعمق.

وقد راعينا فيها أن يكون الاستدلال العقلي بالوجوه المبنية على مقدمات كانت أسهل تناولا، واستندنا في النقليات إلى كتب حديث العامة والخاصة، وكتب التاريخ المعروفة.

مقدمات تمهيدية:

٤ - أثر الدين في الحياة الاجتماعية:

إن الإنسان له قوتا شهوة وغضب، فإن غلبت عليه شهوة المال، فإن كنوز الأرض لا تقنعه، وإن غلبت عليه شهوة المقام والرئاسة فإن ملك الأرض لا يكفيه، بل يطمح أن يمد سلطانه إلى الكواكب الأخرى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾[1].

إن هوى الإنسان الطاغي مع شهوة البطن

(١) سورة غافر: ٣٦.

والفرج والمال والمقام، واستخدامه قوة الغضب لإشباع هواه غير المحدود، لا تخضع لأي شيء، ولا تقف عند أي حد، ولا يصرف النظر عن تضييع أي حق.

وليست نتيجة الحياة بهذه الشهوة إلّا الفساد، ولا بهذا الغضب إلّا سفك الدماء وإهلاك الحرث والنسل، بل إن استخدام الإنسان ما يكتشفه من أسرار الكون بقدراته الفكرية في سبيل الوصول إلى مآرب أهوائه غير المحدودة سوف يجر الحياة البشرية على الكرة الأرضية إلى الدمار والخراب ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾[1].

والقدرة الوحيدة التي تكبح جماح النفس الإنسانية، وتسيطر على غلواء غضبها وشهوتها، وتروضهما حتى يعتدلا، وتحقق حقوق الفرد والمجتمع وتضمنهما، ليست إلا الإيمان بالمبدأ والمعاد، والثواب والعقاب، فإن الاعتقاد بالله الذي ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾[2] وبالمجازاة التي ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۞ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[3] هو الذي يبعث الإنسان إلى كل خير ويصرفه عن كل شر، ويحقق مجتمعه على أساس التصالح في البقاء، بعيداً عن التنازع على البقاء.

٥ - شرف علم أصول الدين:

الإنسان يعشق العلم بفطرته؛ لأن ما به الإنسان إنسان هو العقل، وثمرة العقل هو العلم، ولهذا إذا قلت للجاهل: يا جاهل، يحزن، مع أنه يعلم بكونه جاهلاً، بينما إذا نسبته إلى العلم يفرح، وهو يعلم أنه ليس بعالم.

وحيث إن الإسلام دين الفطرة، فقد جعل نسبة العلم إلى الجهل نسبة النور إلى الظلمة، ونسبة الحياة إلى الموت «إنما هو نور يقع في قلب من يريد الله تبارك وتعالى أن يهديه»[4]، «العالم بين الجهال كالحي بين الأموات»[5].

وكلّ علم وإن كان بذاته شريفاً

(١) سورة الروم: ٤١.

(٢) سورة الحديد: ٤.

(٣) سورة الزلزلة: ٧، ٨.

(٤) مشكاة الأنوار: ص٣٢٧.

(٥) الأمالي للمفيد: ص٢٩.

إلّا أنّ مراتب العلوم متفاوتة بسبب عدة أمور كموضوع العلم ونتيجته، ونوع الاستدلال فيه، فالعلم الباحث عن الإنسان أشرف من علم الباحث عن النبات، بنسبة فضل الإنسان على النبات، والعلم الباحث عن ضمان سلامة الإنسان أشرف من العلم الباحث عن ضمان أمواله، بنسبة شرف حياة الإنسان على ماله، والعلم الذي يقدم نتائجه من البرهانيات أشرف من العلم الذي يستند إلى الفرضيات، بنسبة شرف اليقين على الظن.

وعلى هذا، فإن أشرف العلوم هو العلم الذي موضوعه (الله) تبارك وتعالى، مع ملاحظة أن نسبة شرف الله تعالى على غيره ليست كنسبة البحار إلى القطرة، ولا كنسبة الشمس إلى الذرة، بل هي نسبة غير المتناهي إلى المتناهي، وبالنظرة الدقيقة فإن الفقير بالذات لا يمكن أن يكون طرفا في النسبة مع الغني بالذات ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾[1].

وثمرة هذا العلم هي الإيمان والعمل الصالح، اللذان هما الوسيلة الوحيدة لسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، ولتأمين حقوق الفرد والمجتمع ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾[2].

وطريقة الاستدلال فيه هي الدليل والبرهان المفيد لليقين، ولا يتبع فيه الظن ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ﴾[3]، ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[4]، ﴿إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[5].

وبذلك يتضح مدلول الحديث الشريف: «إن أفضل الفرائض وأوجبها على الإنسان معرفة الرب والإقرار له بالعبودية»[6].

٦- شرط الوصول إلى المعرفة والإيمان بالله تعالى عندما يواجه الإنسان أية ظاهرة في الوجود يفحص ويبحث عن الموجد لها، والفطرة

(١) سورة طه: ١١١.

(٢) سورة النحل: ٩٧.
(٣) سورة النحل: ١٢٥.
(٤) سورة الإسراء: ٣٦.
(٥) سورة يونس: ٣٦.
(٦) كفاية الأثر: ص٢٦٢.

الإنسانية متعطشة إلى معرفة مبدأ الوجود ومنتهاه.

لكن جوهرة الإيمان بالله ومعرفته، التي هي أغلى جواهر خزانة العلم والمعرفة، لا ينالها - بمقتضى قاعدة العدل والإنصاف- من تلبس بالظلم للإيمان والمعرفة بالله؛ لأن إعطاء الحكمة لمن ليس بأهلها ظلم لها، وإمساكها عن أهلها ظلم لأهلها.

كما أن الإنسان لا يمكنه بحال أن يعتقد بعدم المبدأ والمعاد، إلا إذا أحاط بكل الوجود، وأحاط بسلسلة العلل والمعلولات، ولم يجد المبدأ والمعاد، فما لم تتحقق هذه المعرفة المحيطة، فإن يقينه بعدم المبدأ والمعاد محال، بل غاية ما يمكنه هو الجهل بهما.

وعلى هذا، فإن مقتضى العدل والإنصاف للشاك في وجود الله تعالى أن لا يتجاوز مقتضى الشك قولاً وعملاً، فعليه أن يعترف بعدم العلم، وليس له أن يدّعي العلم بالعدم، مثلاً من احتمل وجوداً تترتب على وجدانه السعادة الأبدية، وعلى فقدانه الشقاء الأبدي، فإن وظيفته العقلية أن لا ينكر وجوده بلسانه ولا بقلبه، وأن يواصل - في مقام العمل - البحث عنه بكل استطاعته، ويراعي الاحتياط في سلوكه حتى لا يخسر السعادة الأبدية، ولا يقع في الشقاء الأبدي على فرض وجوده، وذلك كما يحكم العقل عليه بأن يمسك عن الطعام اللذيذ الذي يحتمل أن فيه سمّاً يوجب هلاكه.

وكل شاك في وجود الله، إذا عمل بمقتضى العدل، الذي هو واجبه العقلي يصل بلا شك إلى المعرفة والايمان ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[1]، وإلا فمع التلوث بالظلم لهذه الحقيقة يستحيل حصول معرفة ذلك القدوس المتعال ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[2]، ﴿وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ﴾[3].

[مقدمة في أصول الدين]

(١) العنكبوت: ٦٩.
(٢) البقرة: ٢٩٦
(٣) ابراهيم: ٢٧.

الشفاعة

الشيخ محمّد جواد البلاغي

إن قال قائل: إن الله قد نفى الشفاعة في القرآن الكريم ففي سورة البقرة ٢٥٥: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيه ولا خُلَّةٌ ولا شَفاعَةٌ﴾، والسجدة ٤: ﴿ما لَكُمْ مِنْ دُونِه مِنْ وَلِيٍّ ولا شَفِيعٍ﴾ إلى غير ذلك من الآيات.

قلنا: إنّ الشفاعة قد نفاها القرآن من جهة وهي الشفاعة للمشركين أو الشفاعة التي يزعمها المشركون للذين يتخذونهم آلهة مع الله بزعم أنهم آلهة قادرون بإلهيتهم بحيث تنفذ شفاعتهم طبعاً وحتماً. أو شفاعة الشافع الذي يطاع حتماً كما في سورة يس ٢٣، والمؤمن ١٩، والزمر ٤٤، والمدّثر ٤٨، وأثبتها من جهة أخرى بالاستثناء، بل بالاستدراك الدافع لإيهام نفيها المطلق عن كلّ أحد، فقال تعالى: ﴿إِلَّا بِإِذْنِه﴾، ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِه۞ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ الله عَهْداً﴾، ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَه الرَّحْمنُ ورَضِيَ لَه قَوْلا﴾، ﴿إِلَّا لِمَنِ ارْتَضى﴾، ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ له﴾، ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾، ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللهَ لِمَنْ يَشاءُ ويَرْضى﴾، كما في سورة البقرة ٢٥٦، ويونس ٣، ومريم ٩٠، وطه ١٠٨، والأنبياء ٢٩، وسبأ ٢٢، والزخرف ٨٦، والنجم ٢٧.

وإنّ الشفاعة المستثناة والمستدركة

في آيات (البقرة، ويونس، وسبأ)، مطلقة غير مختصة بيوم القيامة ولا بما قبل وفاة الشافع في الدنيا. ولكن لو أعطي القرآن حقّه من التدبّر وسلمت النفوس من وباء الأهواء والتحزّب وبوادر التعصّب والنصب لما ثار الهياج من بعض الناس على استشفاع المسلمين بالرسول والأئمة والأولياء؛ لأنهم عباد مكرمون، وأولى عباد الله بأن نعتقد اذنه جلت آلاؤه لهم بالشفاعة إكراماً لهم لأجل الحكمة التي ذكرناها. وقد اكتفينا هاهنا بدلالة الكتاب المجيد عن الإشارة إلى ما تواتر معناه من أحاديث المسلمين في هذه الشؤون. وفي كتبهم في الحديث من ذلك شيء كثير والأمر فيه جليّ ولكن «لأمر ما جدع قصير أنفه».

[آلاء الرحمن في تفسير القرآن]

الشيعة والعدل

الشيخ جعفر السبحاني

اتفق المسلمون على أنه سبحانه عادل لا يجور، غير أن الشيعة اعتمدت في حكمها هذا على البرهان العقلي كما سيوافيك بيانه، واعتمدت السنة في وصفه بالعدل على السمع، حيث يصفه القرآن الكريم بكونه قائماً بالقسط، قال سبحانه: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (آل عمران: ١٨).

والاختلاف في مصدر عدله نابع عن الاختلاف في مسألة أخرى وهي مسألة التحسين والتقبيح العقليين أو الشرعيين، فذهبت الشيعة الإمامية إلى أن العقل قادر على أن يدرك حسن الأفعال وقبحها، ويستقل بالبعث إلى الفعل الحسن، والزجر عن الفعل القبيح، كالعدل والظلم فكل إنسان إذا جرد نفسه عن كل شيء يرى في صميم ذاته حسن الأول وقبح الثاني، ومثله مجازاة الإحسان بالإحسان أو بالسوء، والعمل بالميثاق ونقضه فيستقل بحسن الأوليين وقبح الأخيرين ولأجله قالوا بأن التحسين والتقبيح عقليان

لا شرعيان.

ولو حكم الشارع بحسن شيء أو قبحه فقد حكم العقل به قبله؛ لأنه رسول باطني، وحكم الشرع مؤكّد لحكم العقل وليس حكماً تأسيسياً.

هذا هو موقف الشيعة في مسألة التحسين والتقبيح العقليين وعلى ذلك بنت أصولاً كلاميةً لا تقبل النقاش، وإليك تلك الأصول:

١ - لا جبر ولا تفويض:

طرحت مسألة الجبر والتفويض في أواسط القرن الأول بين المسلمين فصاروا إلى أقوال وأوجدت فجوة سحيقة بين المسلمين ولم تزل آثارها إلى يومنا هذا.

فمن قائل بالجبر وإنه سبحانه هو الخالق لفعل الإنسان والموجد له وليس للإنسان أي دور في أفعاله وأعماله، وإنما هو ظرف لظهور إرادته سبحانه في أعماله وأفعاله.

وإنما ذهب القائل إلى هذا القول لأجل أنه فسّر التوحيد بالخالقية بالمعنى الباطل، وزعم أن معناه سلب الأثر عن العلل والعوامل الطبيعية، وعند ذاك يتجلى الإنسان في مجال الأفعال كالظرف ليس له دور ولا تأثير في أفعاله وأعماله.

ولا شك أن تفسير التوحيد بالخالقية بهذا المعنى باطل، لما عرفت من تصريح الذكر الحكيم بدور العلل الطبيعية في نمو الأزهار والأشجار - مضافا إلى أن القول بالجبر ينافي عدله سبحانه - فكيف يكون هو الخالق لعمل الإنسان ولا يكون له دور فيه، لكن هو المسؤول عن العمل؟!

إن للقول بالجبر سبباً آخر وهو تفسير القضاء والقدر - الذي لا غبار في صحتهما - بالمعنى السالب للاختيار عن الإنسان، وسيوافيك أن القضاء والقدر حق ولكنهما لا يسلبان الاختيار عن الإنسان.

فهذا وذاك صارا سببين لنشوء القول بالجبر بين كثير من المسلمين حيث صيرهم مكتوفي الأيدي أمام الحوادث والطوارئ.

فكما أن الجبر يخالف عدله سبحانه

فكذلك التفويض ينافي توحيده؛ لأن معنى القول بالتفويض كون الإنسان مستقلا في فعله وعمله عن الله سبحانه، وبذلك يصبح العمل إلها ثانيا لاستغنائه عن الله، مضافا إلى أنه كيف يمكن الجمع بين فقر الإنسان في ذاته، وغناه في فعله عنه مع أن الفعل أثر الذات، والفعل متوقف على ذات الفاعل وهو الواجب مفيض الوجود، فيكون الفعل – بالتالي – متوقفا على الواجب؟

والصحيح أنه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين، ومعناه أن الإنسان في فعله يعتمد على قدرته سبحانه ومواهبه فبذلك يكون للواجب دور في عمله، وبما أنه إنسان موجود مختار في أعمال القدرة والسلطنة في أي جانب من جوانب حياته، يكون هو المسؤول عن عمله لا غيره فالعمل نتاج المواهب الإلهية وإعمال السلطنة من ناحية العبد. ولتقريب ذلك المعنى أمثلة كثيرة مسطورة في الكتب الكلامية.

٢ - التكليف بما لا يطاق أمر غير جائز:

إذا قلنا بأنه سبحانه عادل لا يجور فلا يصح على الحكيم تكليف العبد فوق قدرته، وقولنا إنه لا يصح لله سبحانه ذلك النوع من التكليف لا يعني تحكيم فكرتنا وإرادتنا على الله سبحانه، بل معناه إنا نستكشف من التدبّر في صفاته سبحانه وهو كونه حكيماً لا يعبث، وعادلاً لا يجور، إنه لا يكلف إنساناً إلّا بما في وسعه وقدرته، قال سبحانه: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[1].

٣ - أفعاله سبحانه معللة بالأغراض:

اتفقت الشيعة – بما أنه سبحانه حكيم لا يعبث – على أن أفعاله معللة بالأغراض، ومعنى ذلك أن فعله لا ينفك عن الغرض، وليس الغرض غرضا للفاعل وإنما هو غرض لنفس الفعل، وكم فرق بين كون الغرض عائدا إلى الفاعل، وبين كون الفعل غير خال عن الغرض، ومقتضى الحكمة هو الثاني، أي عدم خلو فعله عن الغرض، ومقتضى غناه وكماله

(١) البقرة: ٢٨٦.

المطلق عدم عود الغرض إلى الفاعل.

وأظن أن النزاع بين الشيعة وأهل السنة لفظي، فإن أهل السنة ينفون أن يكون له سبحانه غرض في فعله يستكمل به ذاته، والشيعة أيضاً يوافقونهم على ذلك ويقولون إنه سبحانه هو فوق الكمال ومن هو بهذه المكانة أسمى من أن يطلب غرضاً يستكمل به.

ولكن الشيعة تعتقد أن الغرض لا ينحصر بالغرض العائد إلى الفاعل، بل هناك قسم آخر يخرج به الفعل عن العبثية ويضفي عليه وصف الحكمة ويكون غرضه سبحانه عائداً إلى المكلفين، وهذا ما يتراءى من الذكر الحكيم في موارد مختلفة ويقول: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾[1]، فإن خلق السماوات والأرض لم يكن عبثاً، قال سبحانه: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾[3].

(١) الجاثية: ١٣.
(٢) المؤمنون: ١١٥.

٤ - القضاء والقدر لا يسلبان الاختيار:

إن القضاء والقدر من المفاهيم الإسلامية الواردة في الكتاب والسنة، قال سبحانه: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ ﴾[4].

وفي السنة النبوية وأحاديث العترة الطاهرة تصريحات بالقضاء والقدر، وهذا ممّا اتفق عليه المسلمون وإنما الكلام في تفسيرهما.

إن اليهود ممن غالت في التقدير حتى جعلته إلهاً ثانياً إلى حدٍّ ليس لله سبحانه تغيير قضائه وقدره، يقول سبحانه حاكياً عنهم: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾[5].

فمن أراد تفسير القضاء والقدر على نحو يسلبان الاختيار عن الإنسان

(٣) الدخان: ٣٨.
(٤) الحديد: ٢٢.
(٥) المائدة: ٦٤.

فقد وقع في متاهات الجبر فالإيمان بالقضاء والقدر يجب أن يكون بنحو لا يسلب عن الإنسان اختياره قال سبحانه: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[2].

إن تقديره وقضاءه سبحانه يختلف حسب اختلاف الفاعل، فلو كان الفاعل فاعلاً موجباً كالنار بالنسبة إلى الحرارة، وسقوط الحجر على الأرض فقد قدر وقضى بصدور الفعل عن الفاعل عن جبر واضطرار، وأما إذا كان الفاعل فاعلاً مختاراً ومسؤولاً أمام الله فقد قدر وقضى على صدور فعله منه عن إرادة واختيار.

فالتقدير والقضاء عند الشيعة يخالفان الجبر ويؤيدان الاختيار قال سبحانه: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾[3].

(١) الكهف: ٢٩.
(٢) الإنسان: ٣.
(٣) الحشر: ٥.

٥ - تعذيب البريء مخالف لعدله:

اتفقت الشيعة على أنه لا يجوز سبحانه أن يعذب أطفال الكفار يوم القيامة، وذلك أن تعذيبهم بغير جرم اقترفوه مخالف لعدله وحكمته.

وقد أشرنا أن قولنا: «لا يجوز» أو «يجوز» لا يعني تحكيم إرادتنا وفكرتنا على الله سبحانه حتى يكون الواجب محكوماً بحكم البشر، فإن ذلك باطل لا مرية فيه، ولكن المراد هو استكشاف حال الواجب من خلال أوصافه من كونه حكيماً عادلاً فنستكشف من هذين الوصفين أنه لا يعذب طفلاً بريئاً سواء أكان طفلاً لمسلم أم لكافر.

٦ - وجوب المعرفة:

اتفقت الشيعة على لزوم معرفة الله سبحانه لزوماً عقلياً بمعنى أن العقل يحكم بحسن المعرفة وقبح تركها، لما في المعرفة من أداء شكر المنعم وهو حسن، وفي تركها احتمال الوقوع في الضرر وهو قبيح.

نعم، غير الشيعة لم تلتزم بلزوم معرفة الله إلّا سمعاً ونقلاً، ولكن لم

يتبين لنا كنه مرادهم فإن المفروض أن الشريعة بعد لم تثبت فكيف يثبت وجوب المعرفة بحكم الشريعة؟

٧ - لزوم تكليف العباد:

إذا كان فعله سبحانه منزهاً عن العبث يستقل العقل بالحكم بلزوم إيصال كل مكلف إلى الغاية التي خلق لها، وذلك يتحقّق في مورد الإنسان بالتكليف.

٨ - لزوم بعث الأنبياء:

إذا كان الإنسان لم يخلق سدى بل خلق لغاية، والغاية مما لا يدركها البشر بعقله العادي، ففي ذمته سبحانه إرسال الرسل لهداية الناس إلى الغايات المنشودة وإلّا يلزم أن يكون خلق الإنسان سدى وعبثاً.

٩ - قاعدة اللطف:

إن قاعدة اللطف لها دور في الكلام الشيعي وتترتب عليها قواعد وأحكام، وحاصلها أنه إذا كان الغرض المترتب على التكليف لا يحصل إلّا بفعل يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية، كان على الله سبحانه القيام بذلك.

وبعبارة أخرى كل ما هو دخيل في تحقق الرغبة إلى الطاعة والابتعاد عن التمرد والمعصية في نفوس الأكثرية الساحقة من البشر يجب على الله سبحانه القيام به صوناً للتكليف عن اللغو يقول سبحانه: ﴿وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾[2].

فإن تعليل ابتلاء الناس بالسراء والضراء لرجاء رجوعهم للطاعة دليل على أن كل ما يكون سبباً للجوء الناس للطاعة كان عليه سبحانه أن يقوم به؛ لأنه مقتضى حكمته، والعقل يستقل بحسن ذلك.

١٠ - لزوم النظر في برهان مدّعي النبوة:

يجب النظر في برهان المدعي إذا ادعى مسألة تمت إلى الدين بصلة على وجه يعاقب الإنسان لو لم يعتقد بها أو

(١) الأعراف: ١٦٨.
(٢) الأعراف: ٩٤.

اعتقد بالخلاف.

إنّ للتحسين والتقبيح العقليين دوراً عظيماً في المسائل الكلامية اقتصرنا على هذه النتائج القليلة ومن أراد التفصيل فعليه مراجعة الكتب الكلامية المطولة[1].

[رسائل ومقالات: للشيخ جعفر السبحاني]

(١) راجع الإلهيات: ج١/ ٢٥٧- ٢٦٢ بقلم المؤلف.

عصمة الأنبياء

الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي

اتفق الجميع على لزوم عصمة الأنبياء في أداء الرسالة وتبليغها، واختلفوا فيما عدا ذلك، والأقوال هي:

١ - العصمة في التبليغ وأداء الرسالة فقط.

٢ - العصمة عن صدور المعصية مطلقاً كبيرة كانت أم صغيرة، عمداً كان صدورها أم سهواً، وفي جميع السلوك تبليغاً وغيره، وهو قول الإمامية.

٣ - العصمة عن صدور المعصية الكبيرة، عمداً كان صدورها أم سهواً، ذلك أن صدور الصغيرة - في رأيهم - لا يخل بالعصمة. وهو قول المعتزلة.

٤ - العصمة عن صدور المعصية كبيرة وصغيرة عمداً، أي إن صدور المعصية سهواً لا ينافي العصمة، وهو قول الأشاعرة.

وكما اختلفوا في مدى شمول مفهوم

العصمة سعة وضيقاً - كما رأينا - اختلفوا في أمدها على قولين، هما:

١ - العصمة مدة التبليغ وأداء الرسالة فقط، وهو قول أهل السنة. جاء في (الفرق بين الفرق)[١]: «وقالوا (يعني أهل السنة) بعصمة الانبياء عن الذنوب، وتأولوا ما روي عنهم من زلاتهم على انها كانت قبل النبوة».

٢ - العصمة من الولادة حتى آخر العمر. وهو قول الامامية. قال العلامة الحلي[٢]: «أنه (يعني النبي) معصوم من أول عمره إلى آخره، لعدم انقياد القلوب إلى طاعة من عهد منه في سالف عمره انواع المعاصي: الكبائر والصغائر وما تنفر النفس منه».

وفي بيان حقيقة العصمة يقول الشيخ المفيد[٣]: «العصمة: لطف يفعله الله تعالى بالمكلف بحيث يمنع من وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليها».

ويقول النصير الطوسي: «العصمة: هي أن يكون العبد قادراً على المعاصي غير مريد لها مطلقاً. وعدم ارادته أو وجود صارفه يكون من الله تعالى لطفاً في حقه، فهو لا يعصي الله، لا لعجزه، بل لعدم إرادته، أو لكون صارفه غالباً على ارادته، فوقوع المعصية منه ممكن بالنظر الى قدرته، وممتنع بالنظر الى عدم ارادته، أو لكون صارفه غالباً على إرادته»[٤].

ويقول العضد الايجي: «وهي (يعني العصمة) عندنا (يعني الأشاعرة): أن لا يخلق الله فيهم (يعني الأنبياء) ذنباً. وعند الحكماء: ملكة تمنع عن الفجور، وتحصل بالعلم بمثالب المعاصي، ومناقب الطاعات، وتتأكد بتتابع الوحي بالأوامر والنواهي»[٥].

واستدل لثبوت عصمة بأدلة، منها:

١ - أنّ النبوة عهد الله تعالى، وهو يقول: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، والمعصية ظلم.

٢ - «لو لم يكن الأنبياء معصومين لانتفت فائدة البعثة. واللازم (وهو انتفاء فائدة البعثة) باطل.

(١) الفرق بين الفرق: ص ٣٤٣.
(٢) الباب الحادي عشر: ٦٣.
(٣) النكت الاعتقادية: ٤٠٧ - ٤٠٨.
(٤) تلخيص المحصل، رسالة العصمة: ٥٢٥.
(٥) المواقف: ٣٦٦.

فالملزوم (وهو عدم عصمة الأنبياء) مثله، أي باطل أيضاً.

بيان الملازمة:

أنه إذا جازت المعصية عليهم لم يحصل الوثوق بصحة قولهم لجواز الكذب حينئذٍ عليهم.

وإذا لم يحصل الوثوق لم يحصل الانقياد لأمرهم، ونهيهم، فتنتفي فائدة بعثهم، وهو محال؛ لأن بعثهم فعل الله تعالى وهو الحكيم العادل.

٣ - إننا ملزمون باتباع الأنبياء لدلالة الاجماع والنقل على وجوب اتباعهم.

فلو كانوا غير معصومين - حسب الفرض - لكان الأمر حينئذ باتباعهم من المحال؛ لأنه قبيح.

فيكون صدور الذنب عنهم محالاً، وهو المطلوب[1].

وبتقرير آخر: «أنه لو جاز أن يفعل النبي المعصية أو يخطئ وينسى، وصدر منه شيء من هذا القبيل. فأما أن يجب اتباعه في فعله الصادر عنه عصياناً أو خطأ.

أو لا يجب. فإن وجب اتباعه فقد جوّزنا فعل المعاصي برخصة من الله تعالى، بل أوجبنا ذلك. وهذا باطل بضرورة الدين والعقل.

وإن لم يجب اتباعه فذلك ينافي النبوة التي لا بد من أن تقترن بوجوب الطاعة أبداً.

على أنّ كلّ شيء يقع منه من فعل أو قول فنحن نحتمل فيه المعصية أو الخطأ فلا يجب اتباعه في شيء من الأشياء فتذهب فائدة البعثة، بل يصبح النبي كسائر الناس ليس لكلامهم ولا لعملهم تلك القيمة العالية التي يعتمد عليها دائماً. كما لا تبقى طاعة حتمية لأوامره ولا ثقة مطلقة بأقواله وأفعاله»[2].

«وما ورد في الكتاب العزيز والأخبار مما يوهم صدور الذنب عنهم فمحمول على ترك الأولى جمعاً بين ما دلّ العقل عليه وبين صحة النقل. مع أنّ جميع ذلك قد ذكر له وجوه ومحامل في مواضعه.

[خلاصة علم الكلام]

(١) النافع يوم الحشر: ٦٣.

(٢) عقائد الإمامية: ٨١.

أوراق علمية

الكلام على متن حديث الباب

السيّد حسن آل المجدّد الشيرازيّ

اعلم أنّ الحافظ جلال الدين السيوطي أورد الحديث في الجامع الصغير عن مسند الفردوس. ورمز لضعفه – كما مر – وقد ذكر في خطبة كتابه أنه صانه عما تفرد به وضاع أو كذاب – وإن قيل: إنه أخل بشرطه –.

لكن الحافظ أبا الفيض شهاب الدين أحمد بن الصديق الحسني الغماري تعقبه في المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير[1].

فقال: لو روت عائشة هذا ما حاربت علياً عليه السلام. انتهى.

قلت: هذه زلة عظيمة، قد كنّا نربأ بصدورها عن مثله، لكن الجواد قد يكبو، والصارم قد ينبو، والمعصوم من عصم الله تعالى.

كيف لا ؟! وهذه دعوى زائفة فاسدة، وحجة داحضة باردة، لا التهجم والإقدام على رد

(١) المغير على الاحاديث الموضوعة في الجامع الصغير: ٦٦.

الحديث تثبت عند البحث والتمحيص، وليس هذا منه إلا محض تسرع، وجرأة في بمجرد التوهم، وما كان هذا شأنه ولا ديدنه في الحكم على الأحاديث، بل قد عاب هو في كتابه فتح الملك العلي جماعة بذلك[1]، وتراه هنا قد تورط فيه، نسأل الله العفو والعافية والمعافاة الدائمة في الدين والدنيا والآخرة، آمين.

وظني أنه عزب عن خاطره ساعة الكتابة مخالفات أم المؤمنين عائشة لأحاديث رسول الله ﷺ ووصاياه، وأعظمها إعلانها ومجاهرتها بنبذ كتاب الله تعالى وراءها ظهرياً يوم خرجت لقتال أمير المؤمنين وسيد المسلمين عليه الصلاة والسلام بعسكر البغي الجرار، بعدما امرت بالقرار – بنفص الذكر الحكيم – في بيت النبي المختار ﷺ، راكبة ذلك الجمل الاديب، وقد نبحتها كلاب الحوأب، فقتل ببغيها خلائق من المسلمين لا يحصون.

ودع عنك تحريضها على خلع عثمان، وتأليبها على قتل ابن عفان لما كانت تنادي: «اقتلوا نعثلاً، قتل الله نعثلا»[2]، وسرورها بقتل خير خلق الله تعالى بعد نبيه المصطفى ﷺ الذي حبه علامة الايمان، وبغضه علامة النفاق – كما ثبت في الصحيح – وقولها – لما انتهى إليها ذلك –:

فإن يك نائياً فلقد نعاه
غلام ليس في فيه التراب[3]

فهل كان ذلك – وأضعاف مضاعفة ممّا صدر عنها – موافقاً لما سمعته وروته عن رسول الله ﷺ ؟! نبؤنا يا أولي الألباب!

ولها مع أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام شؤون لا يحتمل هذا المقال سردها، ومن شاء فليقف عليها في مظانها.

وإني لا أظن أن الغماري – سامحه الله وعفا عنه وعنا بمنه وكرمه– لم يحط خبراً بما ذكرنا، كيف؟! وهو شيخ الصنعة المقدم، وأبو بجدتها وكبش كتيبتها بلا مدافع ولا نكير، ولست أدري ما حمله

(١) راجع: فتح الملك العلي: ١٣٧ – ١٤٠.
(٢) راجع: شرح نهج البلاغة – لابن أبي الحديد – ٦/ ٢١٥، و٢٠/ ١٧ و٢٢، وتاريخ الطبري ٣/ ٤٧٧، والنهاية – لابن الاثير – ٥/ ٨٠، وتاج العروس ٨/ ١٤١، والكامل في التاريخ ٣/ ٢٦٠.
(٣) تاريخ الطبري ٤/ ١١٥، طبقات الصحابة ٣ القسم الأول ص٢٧، ومقاتل الطالبيين: ٢٦.

على ذلك، والعلم عند الله تعالى!

هذا: ومن ألم بطرف من سيرتها مع أخي رسـول اللهﷺ وابـن عمه، وأمعن في ذلك بدقة، وأعطى الإنصاف حقه، علم أن ما رد به هذا الشيخ حديث الباب من السذاجة بمكان ناء جداً، ولم يكن متوقعاً من مثله التفوه بذلك، إذ ليس بعزيز على عائشة أن تـروي حديثاً ثم تعمد إلى مخالفته، كأنه لم يطرق سمعها أبداً، ولا حدثت به من المسلمين أحدا، وبسط الكلام في ذلك خارج عن وضع هذا المختصر.

وحسبك ما رواه الحسن بن عرفة، قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا حميد الطويل، عن أنس، عن عائشة، قالت: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «**علي بن أبي طالب خير البشر، من أبى فقد كفر**».

فقيل لها: ولِمَ حاربتيه؟!

فقالت: والله ما حاربته من ذات نفسي، وما حملني على ذلك إلا طلحة والزبير. انتهى[1].

فليس مخالفتها لحديث ترويه دليلاً على بطلانه - كما لا يخفى -. والذي ينبغي أن يقال لمن يتشبث بتلك الحجة لإبطال هذا الحديث: الإبادة لحكم الوضع على حديث: «ذكر عليعليه السلام عبادة».

إنّ رواية عائشة إياه من أقوى الشواهد على صحته وثبوته، ولله در من قال:

ومليحة شهدت لها ضراتها
والحسن ما شهدت به الضراء
ومناقب شهد العدو بفضلها
والفضل ما شهدت به الأعداء

ومن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد علم لطف الله تعالى في اشتهار الحديث من طريق عائشة، ولله في خلقه شؤون.

ولـولا أن الحـافـظ الـغـمـاري مـن أئمة الحديث وحذاق النقاد لما أطنبنا معه في الكلام، لكنه أتى بكلام غريب استدعى المناقشة والمداقة، فبينا - بحول الله تعالى وقوته - أنه ليس بشيء عند المحاقة.

ثم بعد تحرير هـذا كتب إلينا شيخنا العلامة المحدث أبو اليسر جمال الدين عبد العزيز بن الصديق - حفه الله بالعناية والتوفيق - أنـه تعقب كلام شقيقه أبي الفيض في (المغير)، بقوله:

(١) المناقب - لابن شاذان -: المنقبة السبعون/ ١٣٠.

هذا لا يكفي في الدلالة على الوضع، فقد تكون - يعني عائشة - نسيت أو تأولت، وقد حاربه الزبير معها ونسي قول الرسول صلى الله عليه وآله: «**إنك ستحاربه وأنت ظالم لـه**»[1]، حتى ذكره علي عليه السلام فترك. انتهى.

قلت: وهـذا أيضاً يوهن حكم ذلك الإمـام الحافظ ويبطل جزمه بوضع حديث الباب، والله المستعان.

وأما الألباني الشامي، فله جرأة عظيمة في إطلاق دعوى الوضع على الأحاديث - كما لا يخفى على من وقف على كتبه - وقد حكم على هذا الحديث بالوضع[2]، زاعماً أن متنه ظاهر الوضع.

ولعله يريد - بزعمه - نكارة معناه، فإن الحفاظ يحكمون بوضع الحديث لنكارة معناه مع ثقة رجالـه، لكنها دعوى باطلة-، فأي نكار في كون ذكر أمير المؤمنين ويعسوب الدين علي بن أبي طالـب عليه الـصـلاة والـسـلام بالترضي عنه، أو بذكر مناقبه وفضائله، أو بنقل كلامه وتقرير مواعظه وأذكاره وأحكامه، أو برواية الحديث عنه، أو نحو ذلـك عبادة الله تعالى التي يثيب عليها [3]، كـما روي عنه صلى الله عليه وآله قوله: «**النظر إلى علي عبادة**»[4]، و«**النظر إلى الكعبة عبادة**»، و«**انتظار الفرج من الله عبادة**»، و«**انتظار الفرج بالصبر عبادة**»، و«**ذكر الأنبياء عبادة**»، و«**الصمت أرفع العبادة**»، وأشباه ذلك ونظائره ممّا ورد في السنة، فلا ينكر ذلك إلّا ناصبياً ذا قلب مهيض، وطرف مريض، ﴿ **خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾[5].

وكم أنكر هذا المتسلف من أحاديث ثابتة في فضل علي عليه السلام دفعاً بالصدر، وتقليداً لأسلافه النواصب كالذهبي وابن تيمية وأضرابهما ممّن لم يأل جهداً في إطفاء نور الله تعالى: ﴿ **وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ**

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٣٦٦، الفضائل الخمسة في الصحاح الستة ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٨.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٤/ ٢١٦، ضعيف الجامع الصغير: ٤٤٨.

(٣) كما في فيض القدير - شرح الجامع الصغير ٣/ ٥٦٥.

(٤) وقد جمع شيخنا العلامة ابن الصديق طرق هذا الحديث وصححه في جزء لطيف سماه «الإفادة»، أجاد فيه وأفاد.

(٥) سورة البقرة: ٧.

﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[1].

وكان الشيخ العلامة المحدث أبو الفيض أحمد بن الصديق قد خالط هذا الألباني مدة، استكشف فيها مكنون سريرته، واستبان حاله وعرف خبث طويته، فقال فيه - وهو الصادق في قوله -: خبيث الطبع، وهابي، تيمي جلد... إلى آخره.

وقال فيه أيضاً: إنه في العناد - والعياذ بالله - خلف الزمزمي[2]... الى آخره.

ولا بدع ممن نهج سبيل ابن قايماز الذهبي التركماني، وكان على مذهب آبن تيمية الحراني، أن يرد مثل هذا الحديث، لأن العرق دساس، والأصل خبيث.

ومن وقف على كتابه في الأحاديث الضعيفة والموضوعة تبين له كيف ادعى الوضع - بمجرد التشهي - في أحاديث صححها أو حسنها الأيقاظ، من أئمة الحديث وجهابذة الحفاظ، وبادر هو إلى إبطالها وإنكارها من غير تروٍ ولا تثبت، ومن دون استقصاء ولا جمع لطرقها ومتونها، وهذا شأن من يلقي بنفسه في كل واد،

﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾[3].

ومن ثم لا يجوز التعويل على حكمه، ولا الاسترواح إلى قوله من دون تثبت وتحقيق، وقد تعقبه جماعة من أهل العصر وبينوا أخطاءه في كثير من أحكامه.

وكأنه حلّ في هذا الزمان محل ابن الجوزي الذي صار يضرب المثل بتسرعه في رد الأحاديث عند فرسان هذا الميدان، بل إن أبا الفرج - مع تساهله الذائع في إطلاق الوضع على الأحاديث لم يورد هذا الحديث لا في (الموضوعات) ولا في (الواهيات).

ولا هو مذكور في شيء من كتب الموضوعات التي وقفت عليها - غير ما ذكرنا - كاللآلئ المصنوعة، وتذكرة الموضوعات، والأسرار المرفوعة، والفوائد المجموعة، واللؤلؤ المرصوع وغيرها، ولو كان موضوعاً - حقاً - لما فات هؤلاء وغيرهم ممن صنف في الأحاديث الموضوعة، ولا ذهلوا عن إيراده في كتبهم - مع حرصهم على جمعها، وتحريهم لضبطها وحصرها -.

وكفاك شاهداً على قصور باع الألباني - في هذا الشأن - أنه قال في حديث ابن

(١) سورة التوبة: ٣٢.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٦/ ٤.

(٣) سورة الرعد: ٣٣.

عمر، قال رسول الله ﷺ: «**اتبعوا السواد الأعظم، فإن من شذ شذ في النار**»: لم أجده في شيء من كتب السنة المعروفة، حتى الأمالي والفوائد والأجزاء التي مررت عليها. انتهى[1].

وهذا الحديث أخرجه الحاكم في (المستدرك على الصحيحين)[2] عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبداً**»، وقال: «**يد الله على الجماعة، فاتبعوا السواد الأعظم، فمن شذ شذ في النار**».

فمن كان هذا مبلغ علمه، كيف يلقى عنان الانقياد إلى حكمه - كما اغتر به بعض المتسلفين الأجلاف في هذا العصر-؟!

وحيث انجر الكلام إلى هنا، فلا بأس بسرد مقالة صدع بها الامام الحافظ صلاح الدين العلائي، فإن فيها موعظة وذكرى للمتقين، ونصيحة لمن أراد الحكم والتكلم على الأحاديث بيقين.

قال في النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح[3]: الحكم على الحديث بكونه موضوعاً من المتأخرين عسر جداً؛ لأن ذلك لا يتأتى إلا بعد جمع الطرق وكثرة التفتيش، وإنه ليس لهذا المتن سوى هذا الطريق الواحد، ثم يكون في رواتها من هو متهم بالكذب، إلى ما ينضم إلى ذلك من قرائن كثيرة تقتضي للحافظ المتبحر الجزم بأن هذا الحديث كذب.

قال: ولهذا انتقد العلماء على الإمام أبي الفرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات وتوسعه بالحكم بذلك على كثير من الأحاديث ليست بهذه المثابة... إلى آخر كلامه.

ولو كان هذا الألباني فتش عن حديث الباب وفحص عنه - بصدق - لوجده مروياً من غير طريق - كما وجدناه - لكن التعصب والنصب قد أصماه وأعمياه، حتى اتهم به الحسن بن صابر الكسائي وظنّ أنّ الحديث يدور عليه، لكن تبين لك بطلانه، وصدق الله العلي العظيم حيث قال: ﴿**وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا**﴾[4].

[مجلة تراثنا: ج٤٩، ص١٠٤]

(١) مشكاة المصابيح ١ / ٦٢.
(٢) المستدرك على الصحيحين ١ / ١١٥.
(٣) النقد الصحيح لما اعترض عليه من احاديث المصابيح: ٣٠.
(٤) سورة النجم: ٢٨.

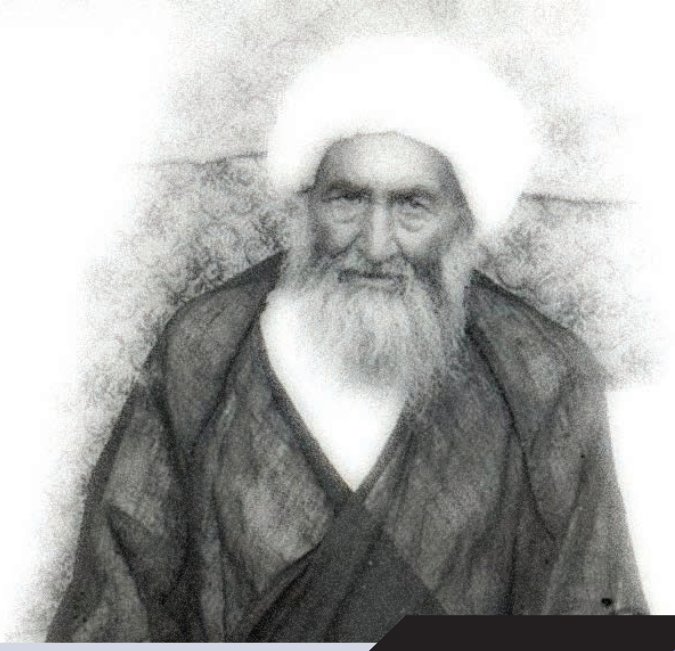

الأحكام الإلهية موضوعة في الكتاب والسنة

المحقّق الشيخ ضياء الدين العراقي

المصحف الكريم هو الدستور الإلهي، وقد انزله الله تعالى عزّ وجلّ على رسوله العزيز، بقوله تعالى شأنه: ﴿ نَزَّلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾. وقوله: ﴿ لا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ ﴾.

وقد جاء النبي المعظّم ﷺ، من الله تعالى بالشّرع الحنيف، إلى البشر عامّة بقوله تعالى شأنه: ﴿ وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا مُبَشِّراً وَنَذِيراً ۞ وَداعِياً إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وَسِراجاً مُنِيراً ﴾. والشرع هو مجموع التكاليف الإلهيّة، للبشر، يجب على الناس تطبيقها في العقيدة والعمل في حياتهم.

وقد انزل الله تعالى على رسوله ﷺ، القرآن العظيم، كتابه الخالد تبياناً لكلّ شيء، ناصحاً وهادياً إلى الرشاد.

والأمة الإسلامية تحت ظلاله أبدا، معتقدين به في جميع شؤونهم وأحوالهم الشخصيّة وحوائجهم الاجتماعية.

فلا بدّ لهم من المعرفة في أحكامه، حلاله وحرامه، سننه وفرائضه، رخصه وعزائمه، خاصّه وعامّه، ناسخه ومنسوخه، إلى غير ذلك.

ثم انّه سبحانه وتعالى، قد أودع عند رسوله صلى الله عليه وآله جميع أحكامه، وعرّفها له بالوحي والإلهام، وقد نصبه علماً للعالمين شارعاً للدين، لقوله تعالى: ﴿ وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى، عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوى ﴾.

فكانت سنّته هي الأصل الثاني بعد الكتاب الكريم لله تعالى. وكان هو صلى الله عليه وآله، يدأب في بثّ شريعته ونشر دعوته، من يوم بعثه إلى يوم رحلته، ليلاً ونهاراً، سرّاً وجهاراً.

وقد أودع النبي صلى الله عليه وآله هذه الأحكام الالهيّة، والشريعة العظيمة الكافلة القويمة، للسعادة البشرية، عند أهل بيته الطاهرين، وعترته المعصومين (صلوات الله عليهم أجمعين).

واصدر بذلك في نصوص محكمة، وكلمات جامعة متواترة، بطرق الفريقين. ومنها قوله صلى الله عليه وآله: «**إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، هم أهل بيتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا أبدا، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض**».

وهذا الحديث قد صدر عنه صلى الله عليه وآله بكلمات شتّى في مواضع كثيرة عند عيون الصحابة.

فالأصل الأصيل للأحكام الشرعية الإلهيّة، هو الكتاب العزيز والسنة النبوية وأهل بيته المعصومين (عليهم صلوات الله أجمعين). والاطّلاع عليهما جامعة، يلزم معرفة الفنّ الاجتهادي، واستخراجه من المباني الدينيّة المستنبطة.

يجب العلم من مواضع دلالات الألفاظ على معانيها، في أوامرها ونواهيها، وعامّها وخاصّها، منطوقها ومفهومها، إلى غير ذلك مما ورد في علم الأصول للفقه الإسلامي.

ولا بدّ أيضاً من معرفة الحاكي للسنة وهو الأخبار الواردة عنه صلى الله عليه وآله وعن المعصومين من أهل بيته، في منابعها الأصيلة بأنواعها، من التواتر، وآحادها، وتعارضها، ومطلقها، ومقيّدها، إلى غير ذلك ممّا ورد في الأصول الروائية والكتب الاخباريّة المنقولة عنهم عليهم السلام.

وكذا يلزم، معرفة الإجماع عند القوم بأنواعه، وكيفيّة حجيّته، وكذا الشهرة عند القدماء، وإلى غير ذلك مما يكون له دخل هنا.

وهكذا معرفة ما يدلّ عليه العقل، حين الشك في أصل التكليف، أو في المكلف به من الحكم بالاحتياط في العمل، أو إجراء أصل البراءة أو الإباحة، أو الحكم بالتخيير ابتداء أو استدامة.

فيجب معرفة اجراء كل واحد من هذه الأمور في موارده، ومعرفة شروطه ولوازمه وكلّها فنون شتى، يجمعها، فن الاجتهاد العلمي في استنباط الحكم الشرعي، واستخراجه من المباني الدينيّة الإسلامية المستندة.

وليس يحصل ذلك الا للمجتهد المجد الخبير العارف ذي نفس صائبة، وملكة عظيمة علميّة، يقتدر بها على الاستنباط من مواضيع الأحكام، وعرف دقيقا مواردها، وكيفيّة اجرائها وتوابعها وصغرياتها..

وقد كان الصحابي من الفقهاء في زمن النبي الأعظم والأئمّة المعصومين، في سعة وفسحة في فهم الحكم، والاجتهاد في ذلك اليوم خفيف المؤونة؛ حيث إنهم في عصر الحضور، فيرون ما سمعوا ويفتون ما تحملوا مشافهة من النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وما شاهدوه من أعماله وأقواله، وكذا من الأئمة المعصومين من أهل بيته عليهم السلام. ولم يكن دائرة الفقه الاسلامي في ذلك العصر القويم واسعة جدّاً بهذا التوسّع الحالي.

[الاجتهاد والتقليد]

حرمة الغناء

الميرزا أبو القاسم
ابن محمد حسن القمي

ما معنى الغِناء المحرَّم وهل يعمُّ حُرمتُه أو لها مخصّص؟

ذَكَرَ جماعة أنّه: «مَدُّ الصَوْتِ المشتملِ على التَّرجيع المُطْرِبِ»[1] ونَسَبَهُ المُحَقِّقُ الأردبيلي رحمه الله إلى الأشهر.[2] وقيل بذلك مع إسقاط الإطراب.[3] وقيل به مع إسقاط الترجيع.[4] وقيل: «مَنْ رَفَعَ صَوْتاً ووالاهُ فهو غِناء».[5] وقيل: «هو تحسينُ الصوتِ».[6] وقيل: «هو ما يُسمّى في العُرف غناء»، وهو أظْهَرُ الأقوالِ، واختارَه الشهيدُ الثاني رحمه الله.[7] ومعناه بالفارسيّة (سرود) كما صَرَّحَ به في الصراح، وقال: «أغنية بالضّمّ والتَشديد: سرود، والجمعُ أغاني. والتَغْنِيَة: سرود گفتن».[8] ولمّا كان العُرْفُ قد يَحْصُلُ فيه اضطراب

(١) إرشاد الأذهان ٢: ٢٠٩، الروضة البهية ٣: ٢١٢، مفتاح الكرامة ٤: ٥٠، مفاتيح الشرائع ٢: ٢٠.

(٢) مجمع الفائدة ٨: ٥٧ و١٢: ٣٣٦ وفيه النسبة إلى المشهور لا الأشهر.

(٣) حكاه الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان ١٢: ٣٣٦ عن بعض الأصحاب.

(٤) العلامة في قواعد الأحكام ٢: ٢٣٦.

(٥) النهاية ٣: ٣٩١، «غنى» وفيه: «كلّ من رفع صوته ووالاه فصوته عند العرب غناء».

(٦) النهاية ٣: ٣٩١، «غنى». وفيه «قال الشافعي: معناه تحسين القراءة وترقيقها».

(٧) مسالك الأفهام ٣: ١٢٦، الروضة البهية ٣: ٢١٢.

(٨) الصراح من الصحاح: ٣٧١ «غنى».

بحسب مُتَفاهَمِ أهله؛ فما يَتَّفِقُ فيه منه أنّه هو، فهو حرام جَزماً، وما يتَّفق منه عدمُه، فهو مُباح، وما بَقِيَ في مرحلة الشكّ، فيُلحقُ بالمباح للأصل.

وحرمتُه في الجملة إجماعيٌّ، بل قيل هو بإجماع المسلمين، بل الضروريّ من الدين.[1] ويدُلُّ عليه الآياتُ والأخبارُ المُستفيضةُ التي لا يَبْعُدُ ادِّعاءُ تواتُرِها، ولا حاجةَ إلى ذِكرها. وأمّا أنّه عامٌّ أو يختصُّ ببعضِ الأفرادِ دونَ بعضٍ، فالظاهرُ المشهورُ، التَعميمُ، بل يَظهرُ من المفيد دعوى الإجماعِ على المطلقِ،[2] بل رُبَما نقل دَعوى الإجماع من العلماء من بعضهم. ويدُلُّ عليه مُضافاً إلى ذلك الأخبارُ المطلقةُ وخصوصاً ما وَرَدَ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾،[3] وقوله تعالى: ﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾[5].

واستثنى الشيخُ في النهاية المغنِّية في الأعراس، وحَلَّل اجْرَتَها، إذا لم تَقْرأ بالباطلِ ولا يَدْخُلْنَ على الرجالِ ولا يدخلُ الرجالُ عليهنَّ.[6] واختارَه العلّامةُ في المختلف.[7] وكَرِهَه ابنُ البَرّاجِ.[8] وقال ابن إدريسَ:

لا بأسَ بأجْرِ المُغَنِّياتِ في الأعراس إذا لم يغنّينَ بالباطل على ما رُويَ.[9] ولا يخلو مختارُ الشيخِ من قُوَّةٍ، لصحيحةِ أبي بصيرٍ وروايَتَيْن أخريين. ولكنَّها معارضة بروايات أخَرَ، وسائرِ العُموماتِ، وظاهرِ دعوى الإجماعِ. وسبيلُ الاحتياطِ واضح.

---

(١) انظر رسالة في الغناء للشيخ الحرّ العاملي، الرسائل الغنائية: ١١٦.

(٢) المقنعة: ٥٨٧، ٥٨٨: وفيه «وعمل العيدان والطنابير وسائر الملاهي محرّم، والتجارة فيه محظورة... وكسب المغنّيات حرام، وتعلّم ذلك وتعليمه محظور في شرع الإسلام».

(٣) الكافي ٦: ٤٣١، ح ٦ و١٣، وسائل الشيعة ١٢: ٢٢٦، أبواب ما يكتسب به، ب ٩٩، ح ٥، والآية من الفرقان: ٧٢.

(٤) الكافي ٦: ٤٣٥، ح ٢، و٧، وص ٤٣١، ح ١، معاني الأخبار: ٣٤٩، تفسير القمي ٢: ٨٤، وسائل الشيعة ١٢: أبواب ما يكتسب به، ب ٩٩، ح ٢، ٨، ٩، والآية من الحجّ: ٣٠.

(٥) سورة لقمان: الآية ٦.

(٦) النهاية: ٣٦٧.

(٧) مختلف الشيعة: ج٥، ص٥٠ المسألة ١٤.

(٨) المهذّب: ج١، ٣٤٦.

(٩) مختلف الشيعة: ج٥، ٤٩، نقلا عن ابن إدريس، ولكن في السرائر المطبوع حديثاً: ج ٢، ٢٢٤.

وممّا استُثْنِيَ منه «الحُداء» بالمَدِّ وهو سوقُ الإبلِ بالغِناء لها، واعترفَ جماعة من الأصحاب بعدم الوُقوفِ على دليلٍ عليه[1]، ولعلَّه وَرَدَ فيه الخبرُ من طريقِ العامَّةِ[2]، قال في مجمع البحرين: وفي حديث السَّفَر: «زادُ المسافرِ الحُداءُ والشِّعرُ، ما كان منه ليسَ فيه جَفاء»؛ قال: أي بُعْد عن آدابِ الشرعِ[3]، ورُبَّما نُقِلَ قول باستثناءِ مراثي الحسين عليه السلام، ولا نَعْرِفُ قائلَه.

وربما يُوَجَّهُ ببعضِ الأخبار التي لا دلالةَ فيها.

وبأنّه من باب النَّوْحَةِ المجوّزة. وفيه منعُ دلالةِ جوازِ النِّياحةِ على جواز الغِناءِ.

وبأنّ النسبة بينَ ما دلَّ على حُرمةِ الغِناء ورُجحانِ الإبكاء، عموم من وجهٍ، والرُّجْحانُ للأخير، وفيه منعُ كونِ الغِناء مُبْكِياً على الحسين عليه السلام، بل إنّما هو مقتضى طبيعته في بعض الأحيانِ وإن كان في الأشعار الباطلةِ. غاية الأمر، حصول بُكاءٍ مركَّبٍ من الحلال والحرام، مع أنّا نَمنعُ ترجيحَ هذا المقامِ مع قوَّةِ دلالةِ العامِّ المشتملِ على «النهي» المستلزمِ لطلبِ انتفاء الطبيعةِ رأساً، بخلاف «الأمر» الذي لا يقتضي إلّا الامتثال الحاصل بوجود بعضِ الأفراد.

واستثنىٰ صاحبُ الكفاية الغِناءَ بالقرآن وأسْنَدَهُ إلى ظاهر كلامِ الطَّبْرِسي رحمه الله[4] وفيه أنّه لم يذكر إلّا تحسينَ اللفظِ وتزيينَ الصوت وتحزينَه، ولا يخفى الفرقُ بينَ تحسينِ الصوت والغِناءِ. واستدلَّ رحمه الله بأخبارٍ قاصرةٍ سنداً ودلالةً لا حاجة إلى ذكرها وذكرِ ما فيها، فلا وجهَ له أصلًا، وقد أطْنَبْنا الكلامَ بذكر الأدلّة والأخبارِ والجَرحِ والتعديل في هذه المقامات في كتاب مَناهج الأحكام.

وعمدة المقصودِ هنا التنبيهُ على ما ذَهبَ إلى بعض الأوهام أنّ: «مَنْ

(١) منهم السبزواري في كفاية الأحكام: ٨٦، والبحراني في الحدائق الناضرة: ج١٨، ١١٦.
(٢) راجع: كنز العمّال: ج١٥، ٢٣٠ رقم ٤٠٧٠١.
(٣) مجمع البحرين:ج١، ٣٨٣، (جفو)، وص٤٧٥ (حدو).
(٤) كفاية الأحكام: ٨٥ – ٨٦.

يقرأ القرآنَ أو المرثيةَ، لا يقالُ: إنّه يُغَنّي، بل يُقال: إنّه يَقْرَأ القرآنَ أو يقرأ المرثيةَ»، فيجعلُ الغِناء صفة للَّفظِ والمقروء لا للصَوْتِ والقِراءةِ. وهو توهّم فاسد، كما دلَّ عليه كلامُ العلماءِ وأهلِ اللغةِ في عدم إدراجهم المقروءَ في تعريف الغِناء، بل إنّما جَعلُوه تعريفاً للصوت، وإن فُرِضَ اصطلاح جديد وعرف خاصٌّ، فهو ممّا لا يُعتنى به؛ مثل ما شاعَ في العربيّ الجديدِ تسميةَ (الماست) باللَّبَن مع أنّه موضوع للحَليب، فلا يمكنُ أن يُقالَ (اللَّبَنُ) في العُرفِ هو (الماست). فلا بدّ من أن يُحْمَلَ كلام الشرع على العُرفِ السابق لأصالة عدم تغيُّرِ العُرفِ.

وأمّا ما سَبَقَ إلى بعض الأوهام من: أنّ الحُداءَ والرَّجَزَ والنِّياحَةَ والرِّثاءَ والغِناءَ، إنّما هي ألفاظ في كلام العربِ، مستعملة في معانٍ مقصودةٍ لهم، مشتركة الكيفيَّة في القواعد الموسيقية، خارجة على قوانين النسبِ الصوتية.

فالحُداءُ لتهييجِ القُوَّةِ الطبيعية في المشي والسيرِ، ولها منفعة ومصلحة كانت شائعةً في الجاهلية والإسلام.

والرَّجَزُ لتهييجِ القوّةِ الغَضَبيّةِ المطلوبة في الجهاد والدفاعِ، وقد اسْتَعْمَلَهُ النبيُّ صلى الله عليه وآله وعليٌّ والحسين عليهما السلام، وهو من السُّنَنِ الجهاديّة، وقد وَرَدَت الأخبارُ في جوازها إن خَلَتْ عن الكذبِ[1].

والرِّثاءُ، قد وَرَدَ الحَثُّ عليه في الأحاديثِ، وكانوا يأمرون الراثينَ بالرثاء على الحسين عليه السلام[2]. والغِناءُ، الذي هو في اللغة مَدُّ الصوتِ، وزادَ بعضُهُم فيه الترجيعَ، وبعضهم، الطَّربَ، وقد وَرَدَ فيه المدحُ والذمُّ باعتبارَيْنِ في الأخبار، فمنها: «**الغِناءُ نَوْح إبليس على الجنَّةِ**»[3]، ومنها في الرُّخصةِ: «**إن ذَكَّرَتْكَ الجنّة فلا بأس**»[4]، ومنها: «**إنّ الله يحُبُّ الصّوت**

(١) وسائل الشيعة: ج١٥، ص١٣٨، أبواب جهاد العدوّ، ب ٥٦؛ مستدرك الوسائل: ج١١، ص١١٢- ١١٤.

(٢) وسائل الشيعة: ج١٠، ص٤٦٤، أبواب المزار، ب ١٠٤؛ مستدرك الوسائل: ج١٠، ص٣٨٥ - ٣٨٧، أبواب المزار، ب ٨٣.

(٣) الخصال: ج٢، ٦٣١.

(٤) الفقيه: ج٤، ص٦٠، ح ٥٠٩٧؛ وسائل الشيعة: ج١٢، ص٨٦، أبواب ما يكتسب به،

الحسنَ يرجَّعُ به ترجيعاً»[1]، ومنها «من لم يتغنَّ بالقرآن، فليس منّا»[2]، وأوّلَها جماعة بخلاف الظاهر[3] وحَمَلَها آخرونَ على التقيّة.

والتحقيقُ ما فَسَّرَه به الأئمّةُ عليهم السلام تارةً في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾[4]، وأخرى في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[5]، فظَهَرَ أنّ كلَّ كلامٍ مرجّعٍ مطربٍ ممدودٍ به الصوت خارجٍ مخرج الزورِ، أعني ما لا حقيقةَ له، أو خارج مخرج اللهوِ وهو ما يلهي عن الآخرةِ، فهو الغِناءُ المنهيُّ عنه، وأمّا ما خلا عن اللهوِ والزور، كالقرآنِ والرِّثاءِ على الحسين عليه السلام وما فيه إعلام الناسِ بمناقب المعصومين عليهم السلام وفضائلهم، فهو الغِناءُ المرخَّص فيه، ويُحْمَلُ مجملاتُ الأخبار على المفصَّلات.

فهو كلام متساقط لا يرجع إلى محصّلٍ، فإنّ قوله: «مشتركة الكيفية...» صفة لـ(معانٍ مقصودةٍ) فلا بدّ من أن يكون المراد من «المعاني المقصودة» هو كيفيات الأصوات الخاصّة، فإنّ ما هو من جملة موضوع علم الموسيقى إنّما هو الصوت من حيث هو صوت وإن كان تَحَقُّقُ الصوتِ غالباً في قالب الكلام، لا الكلام من حيث إنّه كلام، ولا من حيث إنّه مهمل، أو موضوع، أو نظم، أو نثر، أو مدح، أو ذمٌّ، أو مفاخرة وذكر نَسَبٍ، أو حكاية رزيّةٍ والتَّلَهُّف على نازلةٍ، فلا يعتبر في اتّصاف الصوت بمصطلحات أصحاب الموسيقى ملاحظةُ المقروءات ومعانيها كما لا يخفى، بل الملحوظ إنّما هو نفسُ الصَّوْتِ والنَّغْمةِ.

وذلك إنّما يتمُّ في الغِناء فقط؛ إذ ليس مدلول سائر الألفاظ المذكورِ

ب ١٦، ح ٢.

(١) الكافي: ج٢، ص٦١٦، ح١٣؛ وسائل الشيعة: ج٤، ص٨٥٩، أبواب قراءة القرآن، ب ٢٤، ح ٥.

(٢) الردّ على من يحبّ السماع: ص٦٤، ح ٦٢؛ معاني الأخبار: ٢٧٩.

(٣) أمالي السيّد المرتضى: ج١، ص٣١-٣٦؛ النهاية في غريب الحديث والأثر: ج٣، ص٣٩١، (غنى).

(٤) سورة لقمان: الآية ٦.

(٥) سورة الحج: الآية ٣٠.

كيفيةً من الصوت بدون اعتبار المَقْروء والمدلولِ.

فإنّ الحُداء في اللغة هو سَوْق الإبل وزَجْرها في السَّيْر مع الغِناء لها ليَحُثَّ على السَّيْر، فالحُداء ليس موضوعاً لكيفيّةٍ اخرى من كيفيّات الصوتِ غير الغِناء، ولا هو نفسُ الغِناء وإن استُعِينَ به، فلا يصحُّ جعلُه قسيماً للغِناء في الكيفيّات الموسيقيّة، ولا يُنافي ذلك استعمالَ لفظِ الحُداء في مقامٍ من مقامات الموسيقى أيضاً كالحسينيّ والمنصوريّ والرهاب[1]، ولا تباينَ بينها وبينَ الغِناء أيضاً، ولا مَدخليّةَ لنفس المَقْروءِ من حيثُ هو مدلولُه؛ لأنّ الإبل لا تمَيِّزُ بينَ المقروءاتِ والمدلولِ، ولكنَّها يُمَيِّزُ الصوتَ الحسنَ عن غيرِهِ، فيَستريحُ بالصوت لملاءمة طبعِها، ويسهل عليها مَشَقَّة السَيْر. ولا ينافي ما ذَكَرْنا أيضاً التزامَ هذا المقامِ الخاصِّ في التَّغَنّي للإبل أيضاً، كما لا يَخفى.

وكيف كان، فلا وجهَ لِجَعْلِ الحُداء قَسيماً للغِناء؛ إذ ليس هو من أقسام كيفيّات الصوتِ كما عرفتَ.

وإن لوحِظَ كونُه على مقامٍ خاصٍ من المقامات الموسيقيّة، فإن سُلِّمَ ذلك فيكون أخصَّ من الغِناء مطلقاً لا مُباينا ولا قسيماً له. وإن فُرِضَ حينئذٍ تَحَقُّقُهُ بغيرِ الغِناء، فهو أعمُّ منه من وجهٍ. فلا وجهَ لِتخصيصه بالذِكرِ؛ إذ سائرُ المقامات أيضاً أخصُّ منه من وجهٍ، ولِكلٍّ منهما مصلحة خاصّة، وتأثير خاصٌّ، كما قُرِّرَ في الموسيقى. مع أنّا لم نَقِفْ في كلام أهل اللُّغةِ في تفسير ما يَسوقُ الإبل بالغِناء، ولم يَقُلْ أحد إنّه سوقُها بهذا المقام الخاصِّ. مع أنّه خلافُ المشاهَد في الغالب في التَّغَنِّي للإبل.

وأمّا الرَّجَز: بفتحتين فهو بحر من بُحور العَروضِ.

وقد يُطلقُ على نوعٍ من أنواع الشعر يكون كلُّ مِصراعٍ منه منفرداً وتُسَمّى قصائدُه أراجيزَ: جمعُ ارجوزَة. وهذا أيضاً لا دخلَ له في كيفيّات الصوت بل هو من صفات المقروء أو

(١) راجع: واژهنامه موسيقى إيران ١: ٣٧٧ - ٣٧٩ و٥٥٦ - ٥٥٨.

النَّظْمِ. فلا يصحُّ جعلُه قسيماً للغِناء، ومن جملة كيفيّات الصوت التي لها تأثير من حيثُ إنّه صوت. بل تأثيره إنّما هو لاشتماله على المُفاخرة بالنَّسَب والتهديدِ في الحَرب وإظهار التجلّد التي كلّها من لوازم المقروء والمدلول.

وأمّا النياحة: فهي أيضاً يعتبر فيها ملاحظة المقروء والمدلول.

ولكن لا نضايق فيها من القول باعتبار الكيفية الخاصة الحاصلة في الصوت أيضاً، ليكون قسيماً للغناء من هذه الحيثية، فهي كيفية خاصّة من الصوت في نوعٍ من المقروء، وهو ما يشتمل على إظهار الويل والعَويل على الميّت بأن يقول: «واويلاه، يا ويلاه، وا وا» وما في معناها، أو يَعُدَّ بعض محاسنه، وذكر سوانحه ومصائبه، ومع ذلك يُظهر الألَمَ والوَجَع عليه، وكثيراً ما يحصل فيه التقابل من جماعةٍ والتجاذب فيقال: «تناوحوا»، وهي أيضاً ممّا لا بأس به، إذا لم يكن بالكذب والباطل.

وأمّا الرثاء والمرثية: فهو أيضاً من صفات المقروء واللفظ لا الصوت.

ويعتبر فيه كونه شعراً بخلاف النوحة، فالفرق بينَه وبينَ النوحة من وجهين: اعتبار كيفيّة الصوت في النوحة دون المرثية، واعتبار كونه شعراً في المرثية دون النوحة.

وأمّا الغناء: فهو من كيفيات الصوت، ولا يعتبر فيه المقروء والمدلول جزماً، والكلام في حرمته بالعموم أو في بعض المقروءات، قد مرَّ، والتحقيق فيه العموم لما أشرنا إليه إلّا ما استثني منه، على خلافٍ فيه.

وأمّا الصوت الحَسَن:

فالنسبة بينه وبين الغناء والنياحة عموم من وجهٍ، وأمّا ما ذُكر من حمل قول الصادق عليه السلام في صحيحة محمّد بن مسلم وأبي الصباح الكناني عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾[1] هو الغناء، وفي رواية أبي بصيرٍ حين سأل عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾[2] قال:

(١) سورة الفرقان: الآية ٧٢.

(٢) سورة الحج: الآية ٣٠.

هو الغناء.

الغناء المنهي عنه هو الغناء الذي وقع في كلامٍ خرج مخرج الزور، وهو ما لا حقيقةَ له، لا الغناء في مثل القرآن والمراثي المأمور بها ونحوهما، فهو كما ترى، غاية الأمر أن يقال في تأويل الخبر: إنّ الغناء مثل الزور في كونه منهياً عنه؛ لأنّ الغناء المحرّم هو الذي يكون في كلامٍ هو من قول الزور.

وكذلك معنى قول الباقر عليه السلام في حسنة محمد بن مسلم قال، سمعتُه يقول: «الغناء ممّا قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً﴾[1]». إنّ الغناء المنهي عنه هو الذي وقع في كلامٍ خرج مخرج اللهو، وهو ما يلهي عن الآخرة، فالمرخَّص فيه هو ما ليس في كلامٍ لهوٍ أو زورٍ كالقرآن والمراثي والمأمور بهما والقصائد في مدح المعصومين.

ثمّ إنّك بعد الإحاطة بما ذكرنا تعرف وجهَ التساقط والخلط بين صفات الصوت والمقروء، سيّما ممّا يظهر من آخر الكلام حيث جعلَ المرثية محلَّ الغناء، وقد ظهر من أوّل الكلام أنّه قسيم له، إلى غير ذلك من الاختلاطات التي لا يخفى على مَن تأمَّلَ فيه، مثل أنّه جعل ما في الأخبار من تفسير الآية تفسيراً للغناء، ثمّ قال: «المراد منها أنّ الغناء الذي في قول الزور حرام»، وهذا ليس تفسيراً له بل تفصيل لحكمه. ومنها: ذكر الرواية بأن الغناء نوح إبليس على الجنّة، مثل أنّه جعل النوح قسيماً للغناء.

[رسالة في حرمة الغناء]

(١) سورة لقمان: الآية ٦.

الشهرة

العلامة الشيخ محمّد رضا المظفر

إنّ الشهرة لغة تتضمن معنى ذيوع الشيء ووضوحه، ومنه قولهم: شهر فلان سيفه، وسيف مشهور.

وقد أُطلِقت (الشهرة) باصطلاح أهل الحديث على كل خبر كثر راويه على وجه لا يبلغ حد التواتر، والخبر يقال له حينئذ: (مشهور)، كما قد يقال له: (مستفيض). وكذلك يطلقون (الشهرة) باصطلاح الفقهاء على كل ما لا يبلغ درجة الإجماع من الأقوال في المسألة الفقهية، فهي عندهم لكل قول كثر القائل به في مقابل القول النادر، والقول يقال به: (مشهور)، كما أن المفتين الكثيرين أنفسهم يقال لهم: (مشهور)، فيقولون: ذهب المشهور إلى كذا، وقال المشهور بكذا.. وهكذا. وعلى هذا، فالشهرة في الاصطلاح على قسمين:

١- (الشهرة في الرواية): وهي كما تقدم عبارة عن شيوع نقل الخبر من عدة رواة على وجه لا يبلغ حد التواتر، ولا يشترط في تسميتها بالشهرة أن يشتهر العمل بالخبر عند الفقهاء أيضا، فقد يشتهر وقد لا يشتهر، وسيأتي في مبحث التعادل والتراجيح ان هذه الشهرة من أسباب ترجيح الخبر على ما يعارضه من الأخبار، فيكون الخبر المشهور حجة من هذه الجهة.

٢- (الشهرة في الفتوى): وهي -كما تقدم- عبارة عن شيوع الفتوى عند الفقهاء بحكم شرعي، وذلك بأن يكثر المفتون على وجه لا تبلغ الشهرة درجة الإجماع الموجب للقطع بقول المعصوم، فالمقصود بالشهرة -إذن- ذيوع الفتوى الموجبة للاعتقاد بمطابقتها للواقع من غير ان يبلغ درجة القطع.

وهذه الشهرة في الفتوى على قسمين من جهة وقوع البحث عنها والنزاع فيها:

(الأول) - ان يعلم فيها أن مستندها خبر خاص موجود بين أيدينا، وتسمى حينئذ (الشهرة العملية)، وسيأتي في باب التعادل والتراجيح البحث عما إذا كانت هذه الشهرة العملية موجبة لجبر الخبر الضعيف من جهة السند، والبحث أيضا عما إذا كانت موجبة لجبر الخبر غير الظاهر من جهة الدلالة.

(الثاني) - ألا يعلم فيها أن مستندها أي شيء هو، فتكون شهرة في الفتوى مجردة، سواء كان هناك خبر على طبق الشهرة ولكن لم يستند إليها المشهور أو لم يعلم استنادهم إليه، أم لم يكن خبر أصلا، وينبغي ان تسمى هذه بـ(الشهرة الفتوائية).

وهي -أعني الشهرة الفتوائية- موضوع بحثنا هنا الذي لأجله عقدنا هذا الباب، فقد قيل[1]: أن هذه الشهرة حجة على الحكم الذي وقعت عليه الفتوى من جهة كونها شهرة فتكون من الظنون الخاصة كخبر الواحد، وقيل: لا دليل على حجيتها. وهذا الاختلاف بعد الاتفاق على ان فتوى مجتهد واحد أو أكثر ما لم تبلغ الشهرة لا تكون حجة على مجتهد آخر ولا يجوز التعويل عليها، وهذا معنى ما ذهبوا إليه من عدم جواز التقليد، أي بالنسبة إلى من يتمكن من الاستنباط، والحق انه لا دليل على حجية الظن الناشئ من الشهرة، مهما

(١) نُسِبَ إلى الشهيد الأول ترجيحه هذا القول ونقله عن بعض الأصحاب من دون أن يذكر اسمه، ونُسِبَ أيضاً إلى المحقّق الخوانساري اختيار هذا القول وعزي كذلك إلى صاحب المعالم، ولكن الشهرة على خلافهم.

بلغ من القوة، وإن كان من المسلم به أن الخبر الذي عمل به المشهور حجة ولو كان ضعيفا من ناحية السند، كما سيأتي بيانه في محله. وقد ذكروا لحجية الشهرة جملة من الأدلة كلها مردودة:

الدليل الأول: أولويتها من خبر العادل قيل: إن أدلة حجية خبر الواحد تدلّ على حجية الشهرة بمفهوم الموافقة، نظراً إلى أن الظن والحاصل من الشهرة أقوى غالباً من الظن والحاصل من خبر الواحد حتى العادل، فالشهرة أولى بالحجية من خبر العادل.

والجواب: إن هذا المفهوم انما يتم إذا أحرزنا على نحو اليقين أن العلة في حجية خبر العادل هو إفادته الظن ليكون ما هو أقوى ظنا أولى بالحجية. ولكن هذا غير ثابت في وجه حجية خبر الواحد إذا لم يكن الثابت عدم اعتبار الظن الفعلي.

الدليل الثاني: عموم تعليل آية النبأ وقيل: ان عموم التعليل في آية النبأ ﴿أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ يدل على اعتبار مثل الشهرة: لان الذي يفهم من التعليل ان الإصابة من الجهالة هي المانع من قبول خبر الفاسق بلا تبين، فيدل على ان كل ما يؤمن معه من الإصابة بجهالة فهو حجة يجب الأخذ به، والشهرة كذلك.

والجواب: إن هذا ليس تمسكاً بعموم التعليل - على تقدير تسليم ان هذه الفقرة من الآية واردة مورد التعليل وقد تقدم بيان ذلك في أدلة حجية خبر الواحد- بل هذا الاستدلال تمسك بعموم نقيض التعليل، ولا دلالة في الآية على نقيض التعليل بالضرورة؛ لأن هذه الآية نظير نهي الطبيب عن بعض الطعام لأنه حامض مثلاً، فإن هذا التعليل لا يدلّ على أن كل ما هو ليس بحامض يجوز أو يجب أكله، وكذلك هنا، فإن حرمة العمل بنبأ الفاسق بدون تبين لأنه يستلزم الإصابة بجهالة لا تدل على وجوب الأخذ بكل ما يؤمن فيه ذلك وما لا يستلزم الإصابة بجهالة. وأما دلالتها على خصوص حجية خبر الواحد العادل فقد استفدناه من

طريق آخر، وهو طريق مفهوم الشرط على ما تقدم شرحه، لا من طريق عموم نقيض التعليل. وبعبارة أخرى: ان أكثر ما تدلّ الآية في تعليلها على ان الإصابة بجهالة مانع عن تأثير المقتضي لحجية الخبر، ولا تدل على وجود المقتضي للحجية في كل شيء آخر حيث لا يوجد فيه المانع حتى تكون دالة على حجية مثل الشهرة المفقود فيها المانع، أو نقول: ان فقدان المانع عن الحجية في مثل الشهرة لا يستلزم وجود المقتضى فيها للحجية ولا تدل الآية على أن كل ما ليس فيه مانع ففيه المقتضى موجود.

الدليل الثالث: دلالة بعض الأخبار قيل: ان بعض الأخبار دالة على اعتبار الشهرة، مثل مرفوعة زرارة: قال زرارة: «قلت: جعلت فداك! يأتي عنكم الخبران والحديثان المتعارضان، فبأيهما نعمل؟ قال عليه السلام: **خذ بما اشتهر بين أصحابك، ودع الشاذ النادر**. قلت: يا سيدي هما معاً مشهوران مأثوران عنكم. قال: **خذ بما يقوله أعدلهما**.. إلى آخر الخبر».

والاستدلال بهذه المرفوعة من وجهتين:

(الأول): ان المراد من الموصول في قوله: (بما اشتهر) مطلق المشهور بما هو مشهور، لا خصوص الخبر، فيعم المشهور بالفتوى، لأن الموصول من الأسماء المبهمة التي تحتاج إلى ما يعين مدلولها، والمعين لمدلول الموصول هي الصلة، وهنا وهي قوله (اشتهر) تشمل كل شيء اشتهر حتى الفتوى.

(الثاني): انه على تقدير ان يراد من الموصول خصوص الخبر فإن المفهوم من المرفوعة إناطة الحكم بالشهرة. فتدل على أن الشهرة بما هي شهرة توجب اعتبار المشتهر، فيدور الحكم معها حيثما دارت، فالفتوى المشتهرة أيضا معتبرة كالخبر المشهور.

والجواب: أما عن (الوجه الأول) فبأن الموصول كما يتعين المراد منه بالصلة كذلك يتعين بالقرائن الأخرى المحفوفة به، والذي يعينه هنا السؤال المتقدم عليه، إذ السؤال وقع عن نفس الخبر والجواب لا بد

من أن يطابق السؤال، وهذا نظير ما لو سئلت: أي إخوتك أحب إليك؟ فأجبت: من كان أكبر مني، فانه لا ينبغي ان يتوهم أحد ان الحكم في هذا الجواب يعم كل من كان أكبر منك ولو كان من غير إخوتك. وأما عن (الوجه الثاني)، فبأنه بعد وضوح إرادة الخبر من الموصول يكون الظاهر من الجملة تغليف الحكم على الشهرة في خصوص الخبر، فيكون المناط في الحكم شهرة الخبر بما إنها شهرة الخبر، لا الشهرة بما هي وان كانت منسوبة لشيء آخر، وكذلك يقاس الحال في مقبولة ابن حنظلة الآتية في باب التعادل والتراجيح.

تنبيه: من المعروف عن المحقّقين من علمائنا أنهم لا يجرؤون على مخالفة المشهور الا مع دليل قوي ومستند جلي يصرفهم عن المشهور. بل ما زالوا يحرصون على موافقة المشهور وتحصيل دليل يوافقه ولو كان الدال على غيره أولى بالأخذ وأقوى في نفسه، وما ذلك من جهة التقليد للأكثر ولا من جهة قولهم بحجية الشهرة. وإنما منشأ ذلك إكبار المشهور من آراء العلماء لا سيما إذا كانوا من أهل التحقيق والنظر، وهذه طريقة جارية في سائر الفنون، فإن مخالفة أكثر المحقّقين في كل صناعة لا تسهل إلا مع حجة واضحة وباعث قوي، لأن المنصف قد يشك في صحة رأيه مقابل المشهور فيجوز على نفسه الخطأ، ويخشى ان يكون رأيه عن جهل مركب لا سيما إذا كان قول المشهور هو الموافق للاحتياط.

[أصول الفقه]

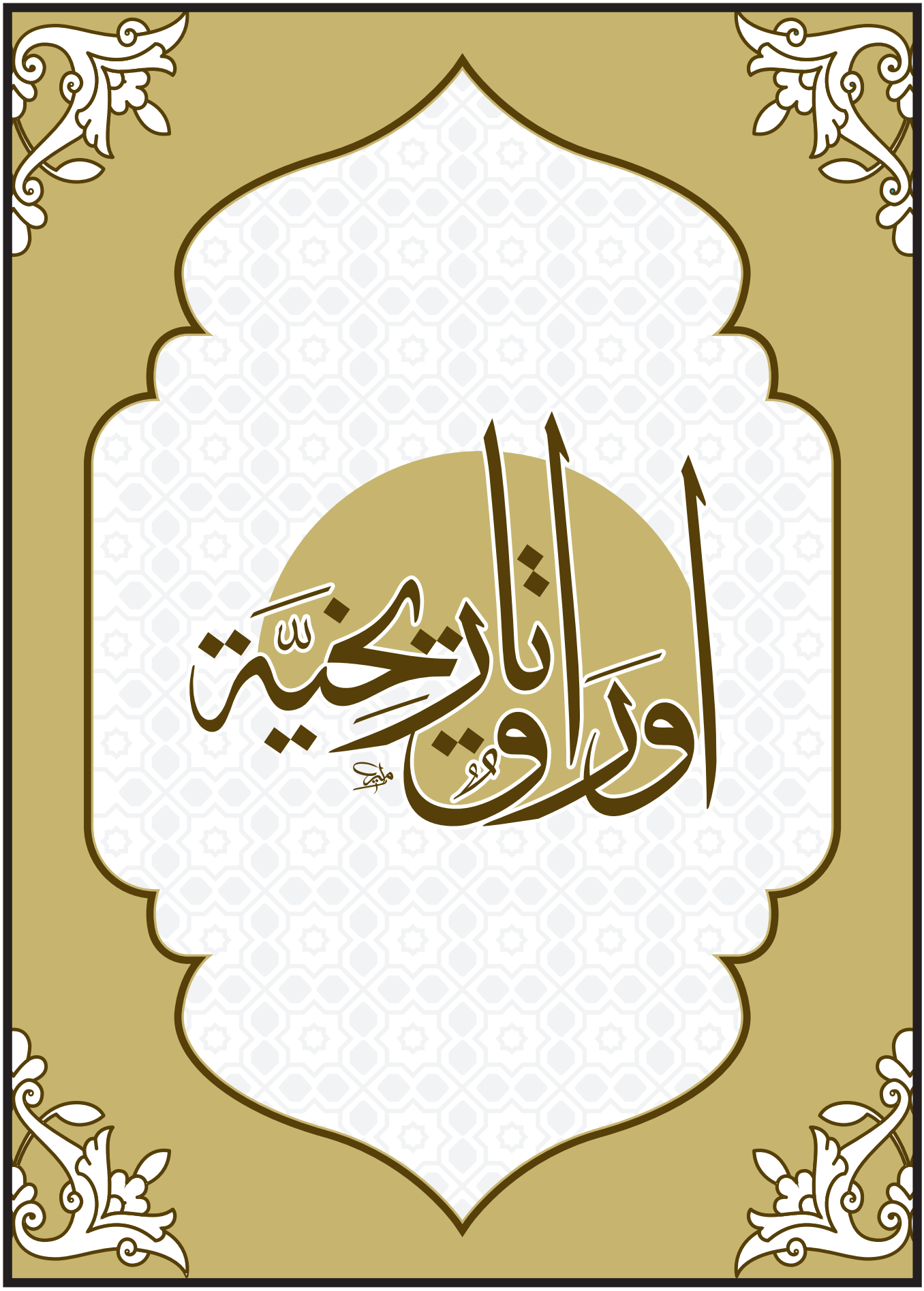

أوراق تاريخية

لا موجب للتضحية بعد فاجعة الطف

فقيه أهل البيت آية الله العظمى

السيّد محمّد سعيد الحكيم قدس الله سره

التضحية بالنحو الذي أقدم عليه الإمام الحسين (صلوات الله عليه) في نهضته المباركة، فلا مجال لها من الأئمة من ذريته عليهم السلام.

لما سبق من أن دوافع التضحية المذكورة ليست انفعالية مزاجية، أو نتيجة التنفر من الفساد والانحراف، أو لمجرد الإباء والشمم، أو نحو ذلك، ليشاركوا عليهم السلام الإمام الحسين (صلوات الله عليه) فيه، أو في شيء منه، بل لابد من كون الهدف منها مكاسب للدين الحنيف تناسب حجم التضحية.

وقد سبق أن الذي ظهر لنا من فوائد نهضة الإمام الحسين عليه السلام وثمراتها هو إكمال مشروع أمير المؤمنين عليه السلام في إيضاح معالم الدين، وسلب شرعية السلطة التي كانت تتحكم فيه، وتركيز دعوة التشيع، ودفعها باتجاه التوسع والانتشار.

وبعد حصول ذلك كله بجهود الأئمة الأولين عليهم السلام وخاصة شيعتهم، وتضحياتهم، التي بلغت القمة في فاجعة الطف، لا يبقى مبرر للتضحية من الأئمة الباقين عليهم السلام أو من شيعتهم.

ولاسيما بعد أن فُتِح بعد فاجعة الطف باب الإنكار على السلطة وتعريته، والتذكير بجرائمه، والتأكيد على عدم شرعيته، من قبل فئات كثيرة غير الشيعة الإمامية، وبدأ الخروج عليها حتى من غير الخوارج.

اهتمام الأئمة عليهم السلام بالحفاظ على شيعتهم ولذا بدؤوا (صلوات الله عليهم) يحثون شيعتهم على أن يحافظوا على أنفسهم، ويحقنوا دماءهم، ولا يتعرضوا للسلطان، ولا يذلوا أنفسهم بالاحتكاك به، وظهور مخالفتهم له، ويتجنبوا الجدل والخصومة مع الجمهور، ويبعدوا عن مظان الشهرة، ويحذروا من التعرض لتشهير الناس بهم وتهريجهم عليهم.

وأكدوا على التقية في الدين، وكتمان الحق عن غير أهله، وتجرع الغيظ والصبر على ما يقاسونه من أعدائهم... إلى غير ذلك مما يجري هذا

المجرى.

وما ورد عنهم (عليهم أفضل الصلاة والسلام) في ذلك من الكثرة بحيث يتعذر استيعابه، ويسهل التعرف عليه بأدنى مراجعة لتراثهم الثقافي الرفيع، وملاحظة لسلوكهم عليهم السلام وسلوك خواص أصحابهم.

وقد استطاعوا بذلك أن يكبحوا جماح غضب الشيعة وانفعالهم، ويحدوا من اندفاعاتهم الانفعالية والعاطفية، حفاظاً عليهم.

كلّ ذلك لشدة اهتمامهم (صلوات الله عليهم) ببقاء المؤمنين وتكثيرهم من أجل أن يؤدوا ما عليهم من حمل دعوة الحق والحفاظ عليها والتبليغ به، وتجسيد تعاليمها عملاً، كي تبقى حية فاعلة جيلاً بعد جيل.

عاشوراء ودّ وقُدوة

عاشوراء (ودّ) و (قُدوة)

العلامة الشيخ محمد مهدي الآصفي

وُدّ يقذفه الله في قلوب المؤمنين وقدوة في حياتهم:

إنّني ألمَس في تفاعل الجماهير مع (عاشوراء) أمرين، لا أشكّ فيهما مهما شككت في شيء:

ألمَس يد الله عزّ وجلّ في هذا التلاحم العجيب بين الجماهير وعاشوراء، فلا يكاد يتمّ هذا التلاحم والتعاطف والتفاعل بصورة عفويّة، وصدفة، ويدوم ويستمرّ بهذه الدرجة من القوّة، لو لم تتدخّل الإرادة الإلهيّة في تحريك جماهير المؤمنين باتّجاه عاشوراء، وربط عواطف جمهور المؤمنين ومشاعرهم بهذا اليوم.

الوُدُّ الذي يجعله الرحمن للذين آمنوا:

إنّ حُبّ الصالحين ومودّتهم، أمْر يقذفه الله تعالى في قلوب عباده، ولا يمكن أن يصنعه الناس، أو ينتزعه الناس.

والأساليب الإعلاميّة المُتطوّرة قد تُحرِّك عواطف الناس باتّجاه مُعيَّن، وتخلق موجة من العواطف والأحاسيس تجاه شخص، وترفع شخصاً من حالة الخمول إلى قمّة المَجد أيّاماً أو سنين، وتُحيطه بهالَة من العواطف والمشاعر والأحاسيس.

ومن الممكن أن تخدع وسائل الإعلام عواطف الناس وأحاسيسهم، ولكنّ ذلك شيء يختلف اختلافاً كيفيّاً وكميّاً عن حالة التعاطف والتفاعل الوجداني العميق، المُستقرَّة والثابتة في

قلوب المؤمنين، كما كانت تختلف عصا موسى عليه السلام عمّا كان يصنعه سحَرة فرعون، عندما حاولوا أن يعارضوا معجزة موسى عليه السلام بسِحرِهم.

وهذا هو الودّ والحُبّ الذي يجعله الله للصالحين في قلوب عباده: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدّاً﴾[1].

وهذا الودّ المُتميّز هو ممّا يجعله الله تعالى في قلوب عباده، وليس للإنسان دور في ذلك، إلّا أن يُعدّ نفسه لذلك إعداداً، ويجعل نفسه في موضع نزول الرحمة الإلهيّة.

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يُعلِّم عليّاً عليه السلام أن يقول في دُعائه «اللهمّ اجعل لي عندك عهداً، واجعل لي في قلوب المؤمنين ودّاً»[2].

فإنّ الله تعالى يتصرّف في قلوب عباده كما يشاء، وقد ورد في الرواية: أنّ قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن[3].

ولا شكّ في أنّ للقلوب جَذْباً ودَفْعاً، فقلوب الصالحين تنجذب للصالحين وتُحبّ الصالحين، وتنفر من الفاسدين وتبرأ منهم، والقلوب الفاسدة تنجذب لأمثالها، وتنفر من الصالحين، وهذا الجذب والدفع من خلقِ الله تعالى وصنعه.

ونحن نعلم، علم اليقين، أنّ الله تعالى يتصرّف في قلوب عباده كما يُحبّ ويشاء، ويبعث فيها ما يشاء من حُبٍّ ونفور، وإقبال وإدبار، واستجابة وإعراض، كما يصنع الله تعالى في سائر مُلكه وسُلطانه.

والتعبير القرآني دقيق ورقيق في هذا المجال: ﴿... وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ...﴾[4].

ولكلّ امرئ ما يشتهيه ويكرهه ويُحبُّه ويبغضه، وهذا قِوام شخصيّة (الإنسان)، والحُبّ والبغض، والرغبة والنفور، من فِعل القلب...

ومع ذلك، ومع هذا الالتصاق الشديد بين (المرء وقلبه) فإنّ الله تعالى

(١) مريم: ٩٦.
(٢) تفسير الميزان: ١٤ / ١١٥، ط بيروت.
(٣) قد سمعت هذه المأثورة كثيراً، ولم أعثر عليها في مظانّها من كُتبِ الحديث.
(٤) الأنفال: ٢٤.

(يحولُ بين المرء وقلبه).

ولا أعرف تعبيراً أبلغ من هذا التعبير في نفوذ سلطان الله تعالى على القلوب، وانقياد القلوب ورضوخها لمشيئة الله تعالى وصُنعه وفعله.

وقد ورد في تفسير هذه الآية الكريمة، عن الإمام الصادق عليه السلام: «**أنّ الإنسان قد يشتهي شيئاً بسمعه وبصره، فإذا أراد أن يغشى شيئاً منه أنكره قلبه**»(١).

ومهما أنعم الإنسان النظر، فلا يكاد يبلغ عُمق هذا التعبير القرآني، في نفوذ سلطان الله تعالى ومشيئته على القلوب.

فهذه القلوب - الّتي يقول عنها الإمام الصادق عليه السلام: «**إزالة الجبال أهوَن من إزالة قلبٍ عن موضعه**»(٢)- تستجيب هكذا، طائعة ومُنقادَة لمشيئة الله تعالى، ويَنفذ فيها أمر الله تعالى نفوذاً مُطلقاً، في الحُبّ والبُغض، والإقبال والإدبار، والاستجابة والإعراض، والرغبة والكراهيّة، ويصنع الله تعالى فيها ما يشاء وما يُحبّ، كما يصنع في سائر مُلكه وسلطانه.

وليس من مؤمن صالح، أو مُتكبِّر طالح، إلّا كان قلبه تحت نفوذ سلطان الله تعالى، وأمره المباشر.

وقد حكى لنا القرآن الكريم كيف جعل الله عز وجل في قلب فرعون حُبّ موسى عليه السلام، منذ أن التقطه من البحر، وكيف ألقى الله عزّ وجلّ حُبّ موسى عليه السلام على قلب عدوِّه فرعون(٣).

ولست أشكّ أنّ هذا الالتحام والتفاعل، الّذي يشدّ جمهور المؤمنين بيوم عاشوراء، شيء من أمر الله تعالى، وإرادة الله تعالى، هيَّأ له أسبابه.

عاشوراء قُدوة للجمهور في حركته إلى الله:

والأمر الآخر الذي ألمَسه في هذا الانشداد والتفاعل الجمعي العجيب

(١) بحار الأنوار: ٧٠ / ٥٨ أوردتُ الرواية بالمضمون، ونصّ الرواية: «**يشتهي الشيء بسمعه وبصره ولسانه ويده، أمّا أنّه لا يغشى شيئاً منها، وإن كان يشتهيه، فإنّه لا يأتيه إلاّ وقلبه مُنكر، لا يقبل الذي يأتي، يعرف أنّ الحقّ ليس فيه**».

(٢) بحار الأنوار: ٧٨ / ١٩٧.

(٣) طه: ٣٩.

هو: أنّ الجمهور يجد في (عاشوراء) شيئاً يتفاعل مع ضميره وعقله وقلبه، ويجد في هذا اليوم بُغيته التي يطلبها في حركته ومسيرته.

فإنّ الناس يحتاجون في حركتهم الشاقّة إلى الله في الحياة الدنيا إلى (توجيه) وإلى (مثال)، يقتدون به، ولا يكفي التوجيه وحده، والإنسان يحتاج دائماً إلى مَن يُرشده ويُعلّمه، وهذه ضرورة لا نقاش فيها، ولكنّه يحتاج أيضاً إلى مَن يتقدَّمه ليمشي خلفه باطمئنان وثقة.

وهذا الاطمئنان والثقة في الحركة، لا يصنعه التوجيه والإرشاد وحده، وإنّما يصنعه الّذي يتقدّم المسيرة بنفسه، ويكون قدوة ومقياساً ومعياراً عينيّاً مُتجسّداً، في حركة واقعيّة على طريق العاملين.

والناس في مسيرة الحياة، كما (يطلبون المُعلِّم) والمُوجِّه، يطلبون (القُدوة) والمثال أيضاً، فإنّ الحركة إلى الله تعالى شاقّة وعسيرة وكادحة، وعندما تكون الحركة شاقّة وكادحة، لا يكفي التوجيه وحده، وإنّما يحتاج الإنسان إلى قُدوة أمامه، يضع خُطاه في موضعِ خُطاه، ويسير من خلفه.

إنّ الحركة الكادحة إلى الله، تختلف عمّا يتلقّاه الطلبة في المعاهد والمدارس من العلم؛ فإنّ العلم لا يحتاج إلى أكثر من (المُعلِّم)، وأمّا السير والحركة إلى الله، واجتياز عقبات (الهوى) و (الطاغوت)، واقتحام أهوال الطريق، فلا يُؤدِّي فيه (المُعلِّم) إلّا دوراً ناقصاً، ولابُدّ من قُدوة ومثال على الطريق؛ ليبعث الثقة والطمأنينة والشجاعة في نفوس العاملين.

إنّ الحركة إلى الله تتطلّب الكثير من الإخلاص والوعي واليقين، والتضحية والعطاء والقِيَم، ولابُدّ من أن يتجسّد كلّ ذلك في (القُدوة) بصورة عينيّة وحقيقيّة، وماثِلة أمام أعيُن العاملين.

ولابُدّ من أن يُبرّأ (القُدوة) من الشكّ، والضعف والزلَل والانكسار، والهزيمة النفسيّة أمام العقبات وأهوال الطريق، ولابُدّ من أن يتجسّد

في القُدوة كلّما تَتَطلَّبه هذه الحركة من قُدرة روحيّة وثقة عالية بالله، تُمكِّن الإنسان من مواجهة وتحدّي العقبات ومتاعب الطريق.

إنّ (القُدوة) في هذه الحالة، تكون له قيمة توجيهيّة وحركيّة عالية في تحريك الأُمّة، ويُعتبَر عاملاً أساسيّاً لا يمكن الاستغناء عنه في حركة المجتمع.

إنّ في نفوس الناس خيراً وشرّاً، وقوّة وضعفاً، وإيماناً وشكّاً، وثقة وقَلَقاً، وشجاعة وجُبناً، وإقداماً وتراجعاً، وتختلط هذه المعاني في نفوس الناس بدرجات مختلفة، ونقاط الضعف هي العقبات الداخليّة في نفوس العاملين؛ ولكي يتغلَّبوا على نقاط الضعف هذه في نفوسهم، لابُدّ لهم من صور مُشرقة متكاملة، تخلص من نقاط الضعف هذه.

وعندما لا يجد الإنسان هذه الأمثلة على ساحة الحركة، يلجأ إلى التجريد والتخيّل؛ لتكتمل الصورة، تماماً كما يعمل الإنسان لتكميل النقص الواقع في قوس الدائرة في خياله، فيلجأ إلى التجريد الخيالي لإبراز هذه الصورة الّتي يحتاجها في حركته.

وهذا هو الدور الّذي يقوم به الشِّعر والفَنّ، في رسم الصورة التجريديّة للقُدوة الّتي يحتاجها الإنسان في حركته وعمله.

وهذه الحاجة، ما دامت حاجة حقيقيّة في حركة الإنسان المسلم إلى الله، فلابُدّ من أن يكون له موضع مُشخّص وواضح في المنهاج الإلهي لهداية الإنسان وحركته.

ولا يمكن أن تُهمِل العناية الربَّانيّة حاجة أساسيّة للإنسان في الحركة مثل هذه الحاجة، وهو سبحانه يقول: ﴿الّذِي أَعْطَى كُلّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمّ هَدَى﴾[1].

فلا يُمكن أن يخلو منهج الخلقِ والهداية من عنصر أساسي وضروري في حركة الإنسان.

(١) طه: ٥٠.

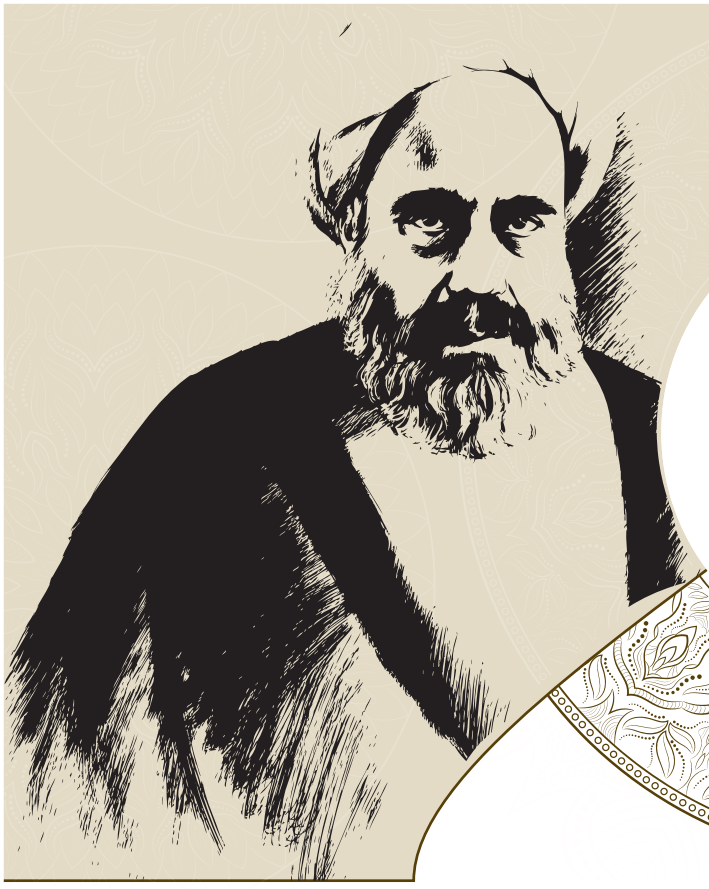

التاريخ الصحيح

العلامة الشيخ عبد الحسين الأميني

لا يكون انبعاث أية فرقة من الفرق إلى تدوين التاريخ، أقل من انبعاث أخواتها إليه، فكل يتحرى منه غاية، ويرمي إلى غرض يخصه، فإن كان المؤرخ يريد به الحيطة بحوادث الدهر، والوقوف على أحوال الأجيال الغابرة، فالجغرافي يطلبه لتحقيق القسم السياسي به لاختلافه بتغلبات الدول، وانعكاف أمم على خطط معينة وانثيال أمم عنها وإن انبعث الخطيب إلى سبر غور التاريخ لما فيه من عبر وعظات بالغة في تدهور الأحوال، وفناء الأجيال وهلاك ملوك، واستخلاف آخرين، وما انتاب أقواما من جراء ما اجترحوه من السيئات، وما فاز به آخرون بما جاؤوا به من صالح الأعمال، فالديني يبتغيه للوقوف على ما وطد به أسس المعتقد، وعلى عليها صروحه وعلاليه، وإفرازه عما كان حوله من لعب الأهواء وتركاض أهل المطامع.

وإذا كان الأخلاقي يقصد به

التجارب الصالحة في ملكات النفوس التي تحلى بالصحيحة منها فرق من الناس فأفلحوا، وتردى بالرديئة منها آخرون فخابوا، فيستنتج من ذلك دستورا عاما للمجتمع ليعمل به متى راقه أن يأخذ حذرا عن سقوط الفرد أو ملاشاة الجامعة، فالسياسي يريد به الوقوف على مناهج الأمم التي تقدم بها الغابرون، ومساقط الشهوات التي أسفت بمعتنقيها إلى هوة البوار والضعة فغادرتهم كحديث أمس الدابر، ويريد به البصيرة فيما سلفت به التجارب الصحيحة في المضائق والمآزق الحرجة، وافتراع عقبات كأداء، فيتخذ من ذلك كله برنامجا صالحا لرقي أمته، وتقدم بيئته.

والأديب يقتنص شوارد التاريخ، لأن ما يتحراه من تنسيق لفظه، وفخامة معناه، وما يجب أن يكون في شعره أو نثره من محسنات الأسلوب، ومقربات المغزى بإشارة أو استعارة، منوط بالاطلاع على أحوال الأمم والوقوف على ما قصدوه من دقائق ورقائق.

وإذا عممنا التاريخ على مثل علم الرجال والطبقات، فحاجة الفقيه إليه مسيسة في تصحيح الأسانيد، وإتقان مدارك الفتاوى، وبه يظهر افتقار المحدث إليه في مزيد الوثوق برواياته، على أن لفن الحديث مواضيع متداخلة مع التاريخ كما يروى من قصص الأنبياء وتحليل تعاليمهم، حيث يجب على المحدث المحاكمة بين ما يتلقاه! وما يسرده التاريخ! أو التطبيق بينهما إن جاءا متفقين في بيان الحقيقة.

والمفسر لا منتدح له من التوغل في التاريخ عندما يقف على آيات كريمة توعز إلى قصص الماضين وأحوالهم، لضرب من الحكمة، ونوع من العظة، وعلى آيات أخرى نزلت في شؤون خاصة، يفصلها التاريخ تفصيلا، والباحث إذا دقق النظرة في أي علم يجد أن له مسيسا بالتاريخ لا يتم لصاحبه غايته المتوخاة إلا به.

فالتاريخ إذا ضالة العالم، وطلبة المتفنن، وبغية الباحث، وأمنية أهل الدين ومقصد الساسة، وغرض الأديب، والقول الفصل: إنه مأرب

المجتمع البشري أجمع وهو التاريخ الصحيح الذي لم يقصد به إلا ضبط الحقائق على ما هي عليه، فلم تعبث به أغراض مستهدفة، ولم يعث فيه نزعات أهوائية ككثير مما ألف من زبر التاريخ التي روعي في جملة منها جلب مرضاة القادة والأمراء، أو تدعيم مبدأ، أو فكر مفكر، أو أريد به التحليق بأشخاص معلومين إلى أوج العظمة، والاسفاف بآخرين إلى هوة الضعة، لمغاز هنالك تختلف باختلاف الظروف والأحوال، أو اختلط فيه الحابل بالنابل، بتوسع المؤلفين لما حسبوه من أن الإحاطة بكل ما قيل توسع في العلم، وإحسان في السمعة، ذهولا منهم عن أن مقادير الرجال بالدراية لا بالرواية فأدخلوا في التاريخ هفوات لا تحصى، غير شاعرين بأن رواة تلك السفاسف زبائن عصبة، وحناق على عصبة، أو أنهم قصاصون غير مكترثين من الاكثار في النقل الخرافي أو الافتعال، إكبارا للسمعة، أو نزولا على حكم النهمة، فتلقتها عنهم السذج في العصور المتأخرة كحقائق راهنة، وتنبه لها المنقب فوجدها أحاديث خرافية فرفضها، غير مبال بالطعن على التاريخ، فلا شعر أولئك أنها وليدة تقاليد أو مطامع، ولا عرف هذا أن الآفة عن ورطات القالة، وسوء صنيع الكتبة، لا في أصل الفن، ولو ذهبنا إلى ذكر الشواهد لهذه كلها لخرج الكتاب عن وضعه، هكذا خفيت الحقيقة بين مفرط ومفرط، وذهبت ضحية الميول والشهوات.

[الغدير في الكتاب والسنة والأدب]

أوراق اجتماعية

الإسلام والمظهر

السيّد محمّد رضا السيستانيّ

إن الدين الإسلامي الحنيف لمّا كان نظاماً يتكفّل للبشرية بسعادة الدارين فقد شملت تشريعاته ـ الإلزامية وغير الإلزامية ـ مختلف شؤون الإنسان وعمّت جميع جوانب حياته المعنوية والمادية.

ففي الإسلام إلى جانب الأحكام العبادية والنظم الاجتماعية ونحوهما أحكامٌ وآداب تخصّ الزيّ والتجمّل والملبس والمأكل والمشرب والمسكن وحتى الاستحمام والتنظيف وكيفيّة النوم والاستيقاظ وأمثال ذلك.

وهذا المعنى في أصله من الثوابت التي لا يتطرّق إليها الشكّ، فإنه بالإضافة إلى كونه مدلول الآيات الكريمة والروايات الشريفة مما أطبق عليه علماء الإسلام وتسالم عليه أصحاب مختلف المذاهب الإسلامية، ولم يشذّ عن القبول به أحد ممّن يُعتدّ بقوله من أهل العلم.

ولكن تعالت في العصر الأخير أصوات زعم أصحابها خروج ما يُسمّى بالعرفيات وأضرابها عن حريم التشريع الديني، وأنها من الأمُور الخاضعة للأعراف والتقاليد وللذوق العام والشخصي، ولا علاقة للدين بها ولا مجال لأن يتدخّل في تحديد مسارها.

وكانت البداية في أوائل عصر الانحطاط الفكري للمسلمين، لمّا آذنت شمس حضارتهم بالغروب وتقدّمت أُمم أُخرى ـ ولاسيّما في بلاد الغرب ـ ركب ما يُسمّى بالحضارة الإنسانية، وخطت خطوات واسعة وسريعة في ميادين العلم والصناعة، فقد خطف بريق تقدّمها أبصارَ كثيرٍ من ضعاف التفكير من المسلمين، فاعتقدوا ـ واهمين ـ أنه لا سبيل إلى الوصول إلى ما وصلوا إليه من تقدّم علمي إلَّا بمتابعتهم في مبادئهم وتقاليدهم والتخلّي عمّا لا ينسجم معها من أحكام الإسلام وآدابه، ومن ذلك ما يخصّ الزيّ والتجمل.

ووفقاً لهذا التفكير السطحي انتشر الكثير من عادات الغربيين في صفوف المسلمين كعادة حلق اللحى واستخدام الرباط والتشبّه بالجنس المخالف وتبرّج النساء بزينتهن أمام الرجال الأجانب ونحو ذلك، وأصبحت هذه العادات متفشيّة بين المسلمين بصورة موسّعة إلى أن أصبحت هي السائدة في معظم البلدان الإسلامية، وأصبح المسلمون الملتزمون بأحكام شريعتهم في هذه المجالات في أقليّة واضحة.

وكان دور بعض (أهل العلم) ومن يُطلق عليهم (المثقّفون) هو تبرير هذه الانحرافات أو تمهيد السبيل لتمريرها، والتناغم مع الأصوات المنادية بالتخلّي عن العادات والتقاليد الإسلامية اتّباعاً للمدنيّة الغربيّة، وقد ظهر ذلك في القرن الأخير في خطٍّ تصاعديٍّ مستمر.

فكان مما قيل في البداية: «إن الأُمور العادية المتعلّقة بالزينة والتجمّل والنظافة ليس الأمر فيها للوجوب الديني والنهي عنها ليس للتحريم، بل إرشاد إلى الذي يتعلّق بمنافع الدنيا

ومصالحها، فهي أمور عادية دنيوية لا دينية تتزكّى بها النفوس لتكون أهلاً لجوار الله وثوابه في الآخرة»[1].

ثم جاء من يقول: «إن نسبة التحريم إلى الرسول صلى الله عليه وآله في السلوكيات والعادات والأعراف مما يصادم الفطرة والعقل، فكل ما وردت به النصوص من تحريم حلق اللحية وتحلّي الرجال بالذهب والحرير ونحو ذلك هي من اختراع الرواة لشغل الأمة بالشكليات وإبعادها عن الاهتمام بجوهر الدين»[2].

وأخيراً تجرّأ أحدهم فأوّل بعض الأحكام المنصوص عليها في القرآن الكريم زاعماً: «إن الخمار إنما فُرض على المسلمات في زمن النبي صلى الله عليه وآله كي يعرفن ويميّزن به عن اللواتي لا يتقيّدن بما تتقيّد به النساء المسلمات من عفّة بسبب اهتدائهن إلى الإسلام يومئذٍ، أما الآن وبعد زوال هذه الحالة حالة وجود مسلمات في وسط اجتماعي مختلط فإنه من المعقول زوال وجوب الخمار لزوال السبب»[3]!!

ومن الغريب أنّ بعض من هوّن من شأن ما ورد في النصوص بخصوص الزيّ والتجمّل ونحوهما هو ممّن كان على علمٍ تامٍّ بأهميّة هذه الجوانب في ثبات المسلم على مبادئه وأخلاقه، وعدم تأثّره بعقائد الآخرين وأخلاقهم، حيث أقرّ بأن كثيراً من الذين يتركون أزياءهم من المسلمين ويلبسون الزيّ الإفرنجي يتهاونون بأُمور الدين ويتجرؤون على الفسق والفجور، وإن اختلاف الزي كان من أسباب ضعف الرابطة الملّيّة والقوميّة[4].

وقال آخر: إن النبي صلى الله عليه وآله كان شديد الحرص على تميّز المسلمين عن غيرهم في شخصيتهم الظاهرة وبذلك يحتفظون بتميّزهم في الشخصية الباطنة فلا تقترب العقائد من العقائد ولا الأخلاق من الأخلاق ولا

(١) فتاوى محمد رشيد رضا: ج٤، ص١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١٢، ونحوه ما ورد في الفتاوى لمحمود شلتوت ص٢٢٩.

(٢) دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص١٥٩ ـ ١

(٣) هكذا تكلم العقل: ص١٥١.

(٤) فتاوى محمد رشيد رضا: ج٤، ص١٥١٥.

التقاليد من التقاليد، ذلك أن التشابه في الأُمـور الظاهرة سبيل لمسارقة النفوس للتشابه في الأُمور الباطنة[1].

ثـم إنـه قـد بـرز إلى جانب هذا الاتّجاه الذي تبنّى نوعاً من (التأويل أو التحريف) في الأحكام الشرعيّة اتّجاه آخر تبنّى (التجزئة والتفريق) فيها وذلك وفق مقولة: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾[2] كما ورد في الكتاب العزيز، فصنّف أصحاب هذا الاتجاه أحكام الإسـلام إلى صنفين: صنف (يؤخذ) لأنه يؤمّن ما يحتاجه الإنسان في الجانب المعنوي من حياته، وهذا الصنف بمنزلة (اللبّ) من الدين، وصنف (يُنبذ) لأنـه لا يلائم هذا العصر وهو بمنزلة (القشور) ومنه كثير مما يتعلّق بالزيّ والتجمّل ونحو ذلك.

مع وضوح أن الإسلام - بما أنه دين إلهي - كلٌّ لا يتجزّأ، وليس فيه لبّ وقشور، بل إن جميع تشريعاته وأحكامه جـاءت في سياق متكامل لتُصلح دنيا الإنسان وآخرتـه، ولا يعرف أسرارهـا وحِكَمها إلّا علّام الغيوب، وأنّى يسع العقل البشري أن يُدرك ما وراء كلّ حكمٍ من الأحكام الإلهية من حكمةٍ ومصلحةٍ تمسّ النوع الإنساني.

فـالعـقـل كـما لا سـبـيـل لـه إلى استكشاف الحكم الشرعي بطريق القياس والاستحسان ونحوهما كما أكّد عليه أئمّة أهل البيت عليهم السلام من «**إنّ دين الله لا يُصاب بالعقول**»[3]. كذلك لا طريق له إلى معرفة أن الحكم الكذائي ممّا لا يُلائم العصر الحاضر فينبغي نبذه، لاسيّما مع ما دلّ على أن حلال محمد صلى الله عليه وآله حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة[4].

ومهما يكن فقد توافق المنحرفون عن النهج الإسلامي الصحيح على نبذ جملة من الأحكام الشرعيّة الخاصّة بالزيّ والتجمّل وغيرهما مما يُسمّى بـ (الشكليّات) إما بدعوى أنها ليست أحكاماً من الدين بما هو دين أو على

(١) الفتاوى لمحمود شلتوت: ص٣٨٩.
(٢) سورة النساء: ١٥٠.
(٣) بحار الأنوار: ج٢، ص٣٠٣.
(٤) الوسائل: ج١٨، ص١٢٤.

أساس أنها لا تُشكّل جزءاً مهماً من الدين فيمكن تركها والاقتصار على الالتزام بغيرها.

وقد سيطر هذا النمط من التفكير الخاطئ على عقول الكثيرين طوال عقود من الزمن، وأصبح من لا يوافقهم ولا يجاريهم في ذلك في موضع الاتهام من أدعياء العلم والثقافة بالتخلّف والتزمّت، ويتعرّض له عوام الناس بالسخريّة والاستهزاء.

ومن هنا أقدم كثير من أهل الدين على مجاراتهم في جملة مما قلّدوا فيه الغربيين كحلق الرجال للّحى وخلع النساء للحجاب التام لا لشيء سوى أن لا يُتّهموا بالتخلّف ولا يقعوا مورداً للاستهزاء.

والحقيقة أن هذا لا يُعدّ ـ في معظم الأحوال ـ عُذراً مقنعاً في متابعتهم لهم فإنّ المؤمن يلزم أن يكون قويّاً لا تأخذه في الحق لومة لائم، ولا يعتني بما يواجه في سبيله من الاستهزاء والسخريّة، بل يقول كما قال نوح عليه السلام: ﴿إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾[1]، ولكن هذا هو الواقع المرير الذي تعيشه الأُمة في العصر الراهن، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

[بحوث فقهية]

(١) سورة هود: ٣٨.

الفَضيلة

العلّامة السيّد هبة الدين

الشهرستاني

الفَضيلة محبوبة الجميع، والرذيلة مكروهتهم، إلّا أنّها محبوبة لدى صاحبها فحسب، وإذا عُدَّت الفضائل فَضيلةً، فَضيلة مِن وفاء، وسخاء، وصِدْق، وصفاء، وشجاعة، وإباء، وعلم، وعِبادة، وعِفّة، وزهادة، فحسينُ التاريخ رجُلُ الفَضيلة بجميع مَظاهرها، كما أنّ قاتليه رجال الرذائل بكلِّ معانيها، لا يتناهون عن مُنكر فعلوه؛ فكانت مِن أجل ذلك نهضة الحسين عليه السلام أُمثولة الحَقِّ والعدل؛ إذ بَطَلُ روايتها أقوى مِثال للفضيلة، وقد كانت حركة ابن زياد أُمثولة الباطل والظلم؛ إذ بَطَلُ روايتها أقوى مِثال للرذيلة والفجور، وما حربها إلّا تمثيل لصراع الحَقِّ والباطل، والحَقُّ مَهْما قَلَّ مُساعده، وذَلَّ ساعدُه في البداية، فإنَّ النصر والفخر حليفاه عند النهاية: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.

[نهضة الحسين]

النظرة الاولى والثانية

السؤال: ما المقصود بالقول المأثور (النظرة الاولى لك والثانية عليك)؟ وهل يجوز إطالة النظرة الاولى الى المرأة والتمعن بها بحجة أنها ما زالت نظرة أولى جائزة كما يدَّعي البعض؟

الجواب: الظاهر أن المقصود بالقول المذكور هو التفريق بين النظرتين من حيث كون الأولى اتفاقية عابرة فتكون بريئة ولا يقصد بها التلذذ الشهوِي، بخلاف الثانية فإنها تكون مقصودة وهادفة طبعاً فتقترن بنوع من التلذذ، وبذلك تكون ضارة، ومن هنا ورد في بعض النصوص عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: «**النظرة بعد النظرة تزرع في القلب الشهوة وكفى بها لصاحبها فتنة**».

وكيف ما كان فمن الواضح أن القول المذكور ليس في مقام تحديد النظر السائغ على أساس العدد بحيث يعني تجويز النظرة الأولى وإن كانت هادفة وغير بريئة في أول حدوثها، أو انقلبت الى ذلك في حالة بقائها واستمرارها، لأن الناظر لا تطاوعه نفسه من غمض النظر عن المنظور اليها، أو تحريم النظرة الثانية وإن كانت للحظة واحدة بلا تلذذ أصلاً.

موقع السيد السيستاني دام الله ظله

حكم استماع الغناء في القرن الثامن الهجري؟

العلّامة الحليّ

التساؤل:

ما يقول العلّامة في سماع الغناء إذا كان بغير شبابة ولا دف ولا هجاء لمسلم ولا تشبيب بامرأة معينة، هل فيه رخصة أو هو حرام على كل حال قادح في العدالة، وكذلك تغني الإنسان لنفسه هو كذلك أو لا؟ أفتنا مأجوراً.

وما قولكم في الذي لا يطرب بسماع الغناء وآلات الملاهي، هل يحرم [عليه] سماعه أو لا؟

الإجابة:

لا يجوز سماع الغناء سواء كان بشبابة أو لا، وسواء كان هجاء لمسلم أو لا، أو تشبيباً بامرأة معينة أو لا. ولا رخصة في شيء من ذلك عند الإمامية، ويقدح في العدالة، وكذلك تغني الإنسان لنفسه بغير خلاف عند الإمامية.

[أجوبة المسائل المهنائية]

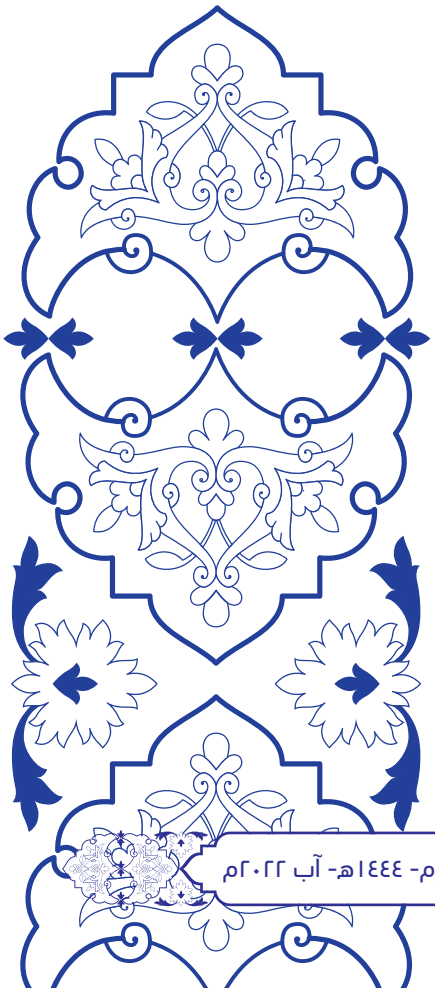

أوراق ثقافية

مميزات الصحيفة السجادية

العلّامة الشيخ باقر شريف القرشي

تمتاز الصحيفة السجادية بل وغيرها من سائر أدعية الإمام السجاد عليه السلام بأمور بالغة الأهمية كان من بينها ما يلي:

أولاً: إنها تمثل التجرّد التام من عالم المادة والانقطاع الكامل إلى الله تعالى والاعتصام به الذي هو أثمن ما في الحياة ولنستمع إلى ما قاله الإمام في ذلك: «اللهم إني أخلصت بانقطاعي إليك وأقبلت بكلي عليك وصرفت وجهي عمن يحتاج إلى رفدك وقلبت مسألتي عمن لم يستغن عن فضلك ورأيت أن طلب المحتاج إلى المحتاج سفة من رأيه وضلة من عقله فكم قد رأيت يا إلهي من اناس طلبوا العز بغيرك فذلوا ورامو الثروة من سواك فافتقروا وحاولوا الارتفاع فاتضعوا فصح بمعاينة أمثالهم حازم وفقه اعتباره وأرشده إلى طريق صوابه اختياره، فأنت يا مولاي دون كل مسؤول موضع مسألتي ودون كل مطلوب إليه ولي حاجتي أنت المخصوص قبل كل مدعو بدعوتي لا يشركك أحد في رجائي ولا يتفق أحد معك في دعائي ولا ينظمه واياك ندائي لك يا إلهي وحدانية العدد وملكة القدرة الصمد وفضيلة الحول والقوة ودرجة العلو والرفعة

ومن سواك مرحوم في عمره مغلوب على أمره مقهور على شأنه مختلف الحالات متنقل في الصفات فتعاليت عن الاشباه والاضداد وتكبرت عن الأمثال والأنداد فسبحانك لا إله إلا أنت».

مثلت هذه اللوحة الذهبية مدى انقطاع الإمام عليه السلام إلى الله تعالى وتمسكه به وانصرافه عمن سواه وزهده في غيره وقد علل عليه السلام ذلك بما يلي:

(أ) إن من السفاهة والعبث أن يرجو الانسان غير خالقه فإن ذلك الغير مهما عظم شأنه فإنه ضعيف محتاج إلى الرفد والعطاء فكيف يرجوه الانسان ويأمل منه الخير؟!

(ب) إن التجارب دلّت الإمام عليه السلام على أن فريقاً من الناس راموا الشرف والعزة والرفعة من غير طريق الله تعالى إلا أن آمالهم قد خابت وخسروا خسرانا مبينا كما أن قسما كبيرا من الناس طلبوا الثراء من غير الله ففوجئوا بالفقر والحرمان الأمر الذي زاد الإمام عليه السلام بصيرة ويقينا إن التعلق بغير الله إنما هو عبث وسراب.

(ج) إن الحول والقوة إنما هما بيد الله تعالى وأما غيره فهو مرحوم في عمره مغلوب على أمره مقهور على شأنه مختلف حالاته آيل أمره إلى الفناء والزوال وهذه الأمور هي التي زهدت الإمام عليه السلام بغير الله.

ثانياً: إنها كشفت عن كمال معرفة الإمام عليه السلام بالله تعالى وعميق إيمانه به ولم يكن ذلك ناشئا عن عاطفة أو تقليد وإنما كان ذلك قائما على العلم والعرفان وقد أدلى عليه السلام في صحيفته بكثير من البحوث الكلامية انتهل منها علماء الكلام والفلاسفة المسلمون في ما كتبوه عن واجب الوجود ولنستمع إلى قطعة من دعائه عرض فيها إلى عظمة الخالق الحكيم يقول عليه السلام: **«الحمد لله الأول بلا أول كان قبله والآخر بلا آخر يكون بعده الذي قصرت عن رؤيته ابصار الناظرين وعجزت عن نعته أوهام الواصفين، ابتدع بقدرته الخلق ابتداعا واخترعهم على مشيئته اختراعا»**.

وهـذه الجـهـات الـتـي ذكـرهـا الإمام عليه السلام للخالق العظيم من أهم المباحث الكلامية وهي:

(أ) أوليته تعالى من دون أن يكون أول قبله.

(ب) آخريته من دون أن يكون آخر بعده وقد دلل على هاتين الجهتين في علم الكلام.

(ج) قصور الأبصار عن رؤيته إذ كيف يستطيع الممكن أن يرى ويبصر تلك القوة الكبرى المكونة والمبدعة لهذا الكون.

(د) عـدم استطاعة وصفه ونعته تعالى فإنّ جميع الالفاظ لا تستطيع أن تلمّ ببعض أوصافه ونعوته.

(هـ) ابتداعه الخلق وتكوينه اياهم من دون أن يكون له شريك في خلقه أو شبيه في عظمته ولنستمع إلى لوحة أخـرى من دعائه في وصـف عظمة الخالق العظيم، قال عليه السلام: الحمد لله الذي خلق الليل والنهار بقوته وميز بينهما بقدرته وجعل لكل واحد منهما حدا محـدودا وأمـدا ممـدودا يولج كل واحد منهما في صاحبه ويولج صاحبه فيه بتقدير منه للعباد فيما يغذوهم به وينشئهم عليه فخلق لهم الليل ليسكنوا فيه مـن حـركـات التعب ونهـضـات النصب وجعله لباسا ليلبسوا من راحته ومنامه فيكون ذلك لهم جماما وقوة ولينالوا به لذة وشهوة وخلق لهم النهار مبصرا ليبتغوا فيه من فضله وليتسببوا إلى رزقه ويسرحوا في أرضه.

واستدل الإمام الحكيم على عظمة الله تعالى بخلقه لليل والنهار وولوج كل منهما في الآخرة بحركة خفية لا يملك أحـد وقفها ولا ضبطها ولا تقسيمها وتحديدها إن دخول الليل في النهار أو دخول النهار في الليل إنما يتم في تـدرج وتداخل لا يمكن فيه فرز اللحظات وفصل التغيرات شيئا فشيئا يتسرب غبش الليل إلى وضاءة النهار وشيئا فشيئا يتنفس الصبح في غياهب الظلام وكلاهما مشهد مكرر؛ كما ذكر الإمام عليه السلام الحكمة من خلق الليل والنهار فقد خلق تعالى الليل ليسكن فيه الانـسـان مـن حركات

التعب ونهضات النصب وإن جميع ما يستهلكه الانسان من طاقات في اثناء عمله في النهار يسترده في منامه وخلق تعالى النهار وجعله مبصرا ليبتغي الانسان فيه من فضله ويتسبب إلى رزقه ويعمل لإعاشة نفسه وعياله.

لقد احتوت أدعية الإمام عليه السلام على مجموعة من أدلة التوحيد وقد دللت على أنه من سادات العارفين بالله والمنيبين له.

ثالثاً: إنها احتوت على كمال الخضوع والتذلل أمام الله تعالى وبذلك قد امتازت على بقية أدعية الأئمة الطاهرين عليهم السلام، قال الفاضل الأصفهاني في ديباجة صحيفته: إن أدعية مولانا زين العابدين عليه السلام على كثرتها قد امتازت عن أدعية باقي المعصومين عليهم السلام بما فيها من أفانين التضرعات واظهار التذلل والمسكنة لله تعالى مما ليس في غيرها وأضاف يقول: إن الله تعالى قد خص كل واحد منهم بمزية وخصوصية لا توجد في غيره كالشجاعة في أمير المؤمنين عليه السلام وابنه الحسين عليه السلام والرقة والتفجع في أدعية زين العابدين عليه السلام لا سيما أدعية الصحيفة الكاملة المعروفة بين أصحابنا الإمامية تارة بزبور آل محمد وأخرى بإنجيل أهل البيت ولنستمع إلى قطعة من بعض أدعيته الشريفة التي يتضرع بها إلى الله قال عليه السلام: «**رب افحمتني ذنوبي وانقطعت مقالتي فلا حجة لي فأنا الأسير ببليتي المرتهن بعملي المتردد في خطيئتي المتحير عن قصدي المنقطع بي قد أوقفت نفسي موقف الاذلاء المذنبين موقف الاشقياء المتجرئين عليك المستخفين بوعدك سبحانك أي جرأة اجترأت عليك!!! وأي تغرير غررت نفسي!! مولاي ارحم كبوتي لحر وجهي وزلة قدمي وعد بحلمك على جهلي وبإحسانك على اساءتي فأنا المقر بذنبي المعترف بخطيئتي وهذه يدي وناصيتي استكين بالقود من نفسي ارحم شيبتي ونفاد أيامي واقتراب أجلي وضعفي ومسكنتي وقلة حيلتي مولاي وارحمني إذا انقطع من الدنيا أثري ومحي من المخلوقين ذكري وكنت من المنسيين كمن قد نسي مولاي وارحمني**

عند تغير صورتي وحالي إذا بلي جسمي وتفرقت اعضائي وتقطعت أوصالي يا غفلتي عما يراد بي مولاي ارحمني في حشري ونشري واجعل في ذلك اليوم مع اوليائك موقفي وفي احبائك مصدري وفي جوارك مسكني يا رب العالمين»

ويفيض هذا الدعاء الشريف بالفزع والخوف من الله تعالى والانقطاع إليه فقد ذاب هذا الإمام العظيم أمام الخالق الحكيم وتحبب إليه وعمل كل ما يقربه إليه زلفى طالبا منه المغفرة والرضوان.

رابعاً: إنها فتحت أبواب الأمل والرجاء برحمة الله التي وسعت كل شيء فإن الانسان مهما كثرت ذنوبه وخطاياه لا ينبغي له أن يقنط من رحمة الله تعالى وعفوه وكرمه، يقول الإمام عليه السلام في بعض أدعيته: إلهي وعزتك وجلالك لئن طالبتني بذنوبي لأطالبنك بعفوك ولئن طالبتني بلؤمي لأطالبنك بكرمك.

وكثير من أدعية الإمام عليه السلام تفيض بالرجاء الذي يملأ النفس اشراقاً وطمعاً وثقة بعفو الله ومغفرته.

[حياة الإمام زين العابدين عليه السلام]

المقال

د. محمود البستاني

المقال الأدبي يتناول موضوعاً محدّداً، تُلقى عليه مختلفُ الأضواء ذات الصلة بالموضوع، ويتميّز عن المقال (العلمي) بكونه يُعنى بانتقاء المفردة والتركيب، كما يُعنى إلى حدٍّ ما بعنصري الصورة والإيقاع، لكن دون أن يتحوّل إلى عمل إنشائي صرف، فهو لا يحمل (جفاف) التعبير العلمي، كما لا يحمل طابع (الإنشاء) الفنّي، بل تطبعه سمة (العلم) مصطبغاً بسمة (الفن).

إنه يختلف عن كلٍّ من الخطبة والخاطرة والرسالة والدعاء.. وسواها، بكونه لا يُعنى بالبُعد (العاطفي)، ولا يُوجَّه إلى شخصٍ أو جهةٍ محددّة، ولا تتوزّعه موضوعات شتى، ولا يُثقَل بأدوات الصياغة الجمالية إلاّ عابراً، ويمكننا أن نجده في بعض نماذجه مماثلاً (للخاطرة) من حيث تناوله ظواهر سريعة، إلّا أنه متميّز عنها بكونه يتناول ظاهرة (فكرية) وليس مجرد انطباع عابر، كما يتميّز عنها بكبر الحجم الذي ينتظم موضوعه.

وإليك بعض النماذج ذات الصلة بالخاطرة:

نموذج (١): من النماذج التي تندرج ضمن (المقال) الفني، ما كتبه الإمام السجاد عليه السلام عن (الزهد) مثلاً، حيث حام المقال على موضوع محدّد، هو (الزهد)، جاء فيه:

«كأنّ المبتلى بحب الدنيا به خبل من سكر الشراب. وإن العاقل عن الله، الخائف منه، العامل له، ليمرّن نفسه ويعودها الجوع حتى ما تشتاق إلى الشبع، وكذلك تضمر الخيل لسباق الرهان...».

هذا المقطع، حافلٌ- كما هو ملاحظ- بأدوات الصياغة الجمالية، بخاصة عنصر (الصورة)، مِن نحو تشبيه المعنيّ بحب الدنيا بمَن فيه خبل من سكر الشراب، ونحو تمثيله لِمَن درَّب نفسه على الجوع بالخيل الضّمير في ميدان السباق، ولا يخفى أن تركيب العبارة وانتقاء المفردة يشعّان بليونةٍ لفظية وبإشراق صوتي وبانسيابية عامة، ممّا يُدخل المقال في صميم العمل الفني الخالص، كما يماثل (الخاطرة) في سمته الانطباعية.

ويمكننا أن نقدّم نموذجاً آخر للإمام الرضا عليه السلام في مقالته عن الإمامة، جاء فيها:

نموذج (٢): «الإمام: كالشمس الطالعة المجلِّلة بنورها للعالم، وهو بالأُفق حيث لا تناله الأبصار ولا الأيدي.

الإمام: البدر المنير، والسراج الزاهر، والنور الطالع، والنجم الهادي في غيابات الرحى، والدليل على الهدى، والمنجي من الردى.

الإمام: النار على اليفاع، الحار لمن اصطلى، والدليل في المهالك...».

هذا المقطع -كما هو بيّنٌ- صياغة فنيّة مثل سابقتها، اتكاءً على عنصر الصورة وجمال العبارة، وهي وسابقتها إلى لغة (الفن) أقرب منهما إلى لغة (العلم)، وإلى(الانطباعية) أقرب منها إلى مجرد التعبير عن الحقائق.

وهكذا حين نتجه إلى ما كتبه الإمام عليّ عليه السلام في مقالته عن (المتقين):

نموذج (٣): «لولا الآجال التي كتب الله لهم، لم تستقر أرواحهم في أجسادهم طرفة عين؛ شوقاً إلى الثواب وخوفاً من العقاب، عَظُمَ الخالق في أنفسهم فصغر ما دونه في أعينهم، فهم والجنَّةُ كمَن قد رآها فهم فيها مُنَعَّمُون، وهم والنَّارُ كمن قد رآها فهم فيها مُعَذَّبُون، قلوبهم محزونة وشرورهم مأمونة، وأجسادهم

نحيفة، وحاجاتهم خفيفة، وأنفسهم عفيفة...».

هـذا النموذج مثل النموذجين السابقين من حيث ارتكانه إلى أدوات الصورة والإيقاع والانطباعية، بَيْد أن الملاحظ فيها جميعاً أنها تناولت السـمات العامة للشخصية، مثل: الزاهد والإمام والمتّقي، أي أن غلبة العنصر (الانطباعي) فيها مرتبط بطبيعة التناول الذي يستجرّ معه أمثلة الأسلوب المذكور.

إنها تماثل رسم (القاص) أبطاله، حيث يرسمهم فـرديـين وجمعيين، موسومين بملامح خارجية وداخلية وفـق (انطباعية) عامة عن معرفته بسلوكهم، هنا يتجه الرسم إلى أبطال جمعيين نموذجيين، يصف ملامحهم الداخلية (والخارجية أيضاً)، مثل: أجسامهم نحيفة، عمش العيون، خمص البطون...

إذن يمكننا أن نشطر (المقال) إلى أكثر من ضرب تعبيري، بعضه إلى (الخـاطـرة) أقـرب منه إلى مطلق التعبير المبـاشر، وبعضه يتجه إلى (الرسم القصصي) أكثر منه إلى رسم آخر، وبعضه الثالث يتجه إلى السمة العامة (للمقال)، ونعني بها: السمة المتمثِّلة في تطبيعه بـ (العلم) مصطبغاً بـ (الفن)، وهذا ما نقدِّم له نموذجاً أيضاً.

نموذج (٤): قال الإمام علي عليه السلام في مقال له عن أصل الإبداع الكوني والبشري:

«أنشأ الخلق انشاء، وابتدأه ابتداء، بلا روية آجالها، ولا تجربة استفادها، ولا حركةٍ أحدثها، ولا هَمَامَةِ نفسٍ اضطرب فيها، أحال الأشياء لأوقاتها، ولَأَمَ بين مختلفاتها، وغَـرَّزَ غرائزها، وألـزمـهـا أشباحها، عـالـماً بهـا قبل ابتدائها، محيطاً بحدودها وانتهائها، عارفاً بقرائنها وأَحْنَائِهَا...».

فالإمام عليه السلام في صـدد الظواهر الإبداعية، وهو رصدٌ علمي لأصولها، لا يكاد التعبير غير المباشر يتخلَّل الرصد المذكور بقدر ما تتخلّله قيم صوتية (قرار وتوازن بين الجُمَل).

[الإسلام والفن]

بكيت لقتل آل محمّد

ابن ابي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٥هـ)

ولقد بكيتُ لقتل آل محمد ... بالطف حتى كل عضو مدمع

عقرت بنات الأعوجية هل درت ... ما يستباح به وماذا يصنع

وحريم آل محمد بين العدى ... نهبٌ تقاسمه اللئام الوضّع

تلك الظعائن كالإماء متى تسق ... يعنف بهنّ وبالسياط تقنّع

فمصفّد في قيده لا يفتدى ... وكريمة تسبى وقرط يُنزع

تالله لا أنسى الحسين وشلوه ... تحت السنابك بالعراء موزّع

متلفعا حمر الثياب وفي غد ... بالخضر من فردوسه يتلفّع

تطأ السنابك جوفه وجبينه ... والأرض ترجف خيفة وتضعضع

والشمس ناشرة ذوائب ثاكل ... والدهر مشقوق الرداء مقنّع

لهفي على تلك الدماء تراق في ... أيدي طغاة أمية وتضيّع

إن رزء الحسين عليه السلام

المحدث علي بن عيسى الأربلي (ت٦٩٣ هـ)

إن في الــرزء بالحسين الشهيد لـعـنـاءٌ يــودي بقلب الجليد
إن رزء الحسين أضرم نـاراً لا تني في القلوب ذات وقـود
إن رزء الحسين نجل عليّ هـدّ ركـنـا مـا كـان بـالمهدود
حـادث احـزن الـولي وأضناه وخـطـب اقــرّ عـين الحسـود
يـا لها نكبة اباحت حمى الصبر وأجــرت مدامعا في الخــدود
ومصابا عـمّ البريّة بالحزن واغــزي العـيون بالتسهيد
يـا قتيلاً ثـوى بقتلته الدين وأمسى الاسـلام واهي العمود
ووحـيـداً في معشر من عـدوٍّ لهف نفسي على الفريد الوحيد
ونـزيـفاً يسقى المنية صرفـاً ظـاميـاً يـرتـوي بـماء الـوريـد
وصريعـا تبكي السماء عليه فـتروي بالدمع ظامى الصعيد
وغـريـبـاً بـين الاعـادي يعاني منهم ما يشيب رأس الوليد
قتلوه مع علمهم انه خير الـ بــرايــا مــن سـيـد ومــســود
واستباحوا دم النبي رسول الله اذ اظـهـروا قديم الحقـود
واضـاعـوا حق الرسول التزاما بـطـلـيـق ورغــبــة بـطـريـد
واتـوهـا صـماء شـوهـاء شنعاء أكـانـت قـلـوبهـم مـن حـديـد
وجروا في العمى الى غاية القصوى أمــا كــان فـيـهـم مـن رشـيـد
اسخطوا الله في رضا ابن زياد وعــصــوه اطــاعــة لـيـزيـد
وارى الحر كـان حـراً ولكن ابن سعد في الخزي كابن سعيد[1]

---

(١) عن كشف الغمة في معرفة الائمة لعلي بن عيسى الاربلي: ج٢، ص٢٨١.

حقوق الصلاة والصيام والحج

الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام

فَأَمّا حَقّ الصّلَاةِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنّهَا وِفَادَةٌ إِلَى الله وَأَنّكَ قَائِمٌ بِهَا بَيْنَ يَدَيِ الله فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ كُنْتَ خَلِيقاً أَنْ تَقُومَ فِيهَا مَقَامَ الذّلِيلِ الرّاغِبِ الرّاهِبِ الْخَائِفِ الرّاجِي الْمِسْكِينِ الْـمُتَضَرّعِ الْـمُعَظّمِ مَنْ قَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالسّكُونِ وَالْإِطْرَاقِ وَخُشُوعِ الْأَطْرَافِ وَلِينِ الْجَنَاحِ وَحُسْنِ الْـمُنَاجَاةِ لَهُ فِي نَفْسِهِ وَالطّلَبِ إِلَيْهِ فِي فَكَاكِ رَقَبَتِكَ الّتِي أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُكَ وَاسْتَهْلَكَتْهَا ذُنُوبُكَ وَلا قُوّةَ إِلّا بِالله.

وَأَمّا حَقّ الصّوْمِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنّهُ حِجَابٌ ضَرَبَهُ الله عَلَى لِسَانِكَ وَسَمْعِكَ وَبَصَرِكَ وَفَرْجِكَ وَبَطْنِكَ لِيَسْتُرَكَ بِهِ مِنَ النّارِ وَهَكَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصّوْمُ جُنّةٌ مِنَ النّارِ- فَإِنْ سَكَنَتْ أَطْرَافُكَ فِي حَجَبَتِهَا رَجَوْتَ أَنْ تَكُونَ مَحْجُوباً وَإِنْ أَنْتَ تَرَكْتَهَا تَضْطَرِبُ فِي حِجَابِهَا وَتَرْفَعُ جَنَبَاتِ الْحِجَابِ فَتَطّلِعُ إِلَى مَا لَيْسَ لَهَا بِالنّظْرَةِ الدّاعِيَةِ لِلشّهْوَةِ وَالْقُوّةِ الْخَارِجَةِ عَنْ حَدّ التّقِيّةِ لله لَمْ تَأْمَنْ أَنْ تَخْرِقَ الْحِجَابَ وَ تَخْرُجَ مِنْهُ وَلا قُوّةَ إِلّا بِالله.

وَحَقّ الحَجِّ أَنْ تَعْلَمَ أَنّهُ وَفَادَةٌ إِلى رَبِّكَ وَفِرَارٌ إِلَيْهِ مِنْ ذُنُوبِكَ، وَفِيْهِ قَبُولِ تَوْبَتِكَ، وَقَضَاء الفَرْضِ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ.

[رسالة الحقوق]